الجلسة الثامنة والتسعون

- **التاريخ** : السبت 27 صفر 1420 (1999/06/12)
- **الرئاسة** : السيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين .
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وعشرون دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال:**

مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية.

الميزانيات المدرجة في اختصاص لجنة المالية.

* * *

رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

حضرات المستشارين،

نواصل خلال هذه الجلسة مناقشة مشاريع ميزانيات المدرجة في اختصاص لجنة المالية والكلمة لأول متدخل من فريق جبهة القوى الديمقراطية المستشار السيد محمد بلمين فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بلمين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لعرض رأينا وملاحظاتنا بخصوص قطاعي التجهيز والنقل وقد أدمجنا هذين القطاعين نظرا لترابطهما الوثيق ،الدور المشترك الذي يلعبانه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقطاع التجهيز تعتمد عليه وزارة النقل بشكل كبير لمواجهة بعض المشاكل التي تطرحها وضعية النقل ببلادنا خاصة ما يتعلق بالنقل الطرقي حيث يعتبر تحسين الطرق أحد المشاكل الأساسية لمحاربة حوادث السير إن كلا القطاعين يمسان بحياة المواطنين اليومية ويعتبران ركيزة أساسية لتنمية علاقتهما وتنمية الاستثمارات التي تراهن عليها بلادنا للتخفيف من أزمة التشغيل المسألة لا تحتاج إلى دليل ذلك أن أحدى عوائق الاستثمار الوطني والأجنبي ببلادنا تتجلى في ضعف التجهيزات الأساسية ولوضعية الشبكة الطرقية إننا نعي جيدا الخصاص الكبير لقطاع التجهيز وأن الإمكانيات الفعلية للدولة في وضعيتها الحالية لا تمكنها من سد هذا العجز مما يتطلب التفكير في طرق جديدة لتمويل أعمال التجهيز وخاصة ما يتعلق بالطرق في العالم القروي الطي ما زال يعاني من عزلة ورداءة الطرق في حال وجودها والإقرار بحالة العجز في ميدان التجهيز لا يعني نفي مجهودات التجهيز للتخفيف منه، فنحن نثمن المجهودات المبذولة لتوسيع شبكة الطرق السيارة والاستمرار في تنفيذ المشروع الطرقي الساحلي وهو من المشاريع الإنعاشية الكبرى التي تساهم بالتأكيد في تنمية الأقاليم الشمالية ونسجل إنشغال الوزارة بوضعية الطرق في العالم القروي والعمل وفق برامج ذات أولويات اجتماعية والقرار الصائب بالاستمرار في العمليات المبرمجة في إطار أسبوع التضامن لمحاربة الفقر ورغم هذه الإيجابيات فإنه لابد من ملاحظة عدم التوازن بين الجهات فيما يخص استثمارات التجهيز حيث تستفيد بعض المناطق أكثر من غيرها بالاعتبارات لاتتعلق دائما بالأولويات الفعلية كما أنه لابد من الإشارة إلي أن أزيد من ثلث الطرق التي تعتبر معبدة توجد في وضعية سيئة خاصة وأن بعضها مشغلة بشكل مكثف مما يساهم في ادتفاع عدد حوادث السير وفي هذا الصدد فإننا نتفهم عدم برمجة الطريق السيار بين فاس ووجدة لكن أهمية هذا الطريق التي ترتبط غرب المغرب بشرقه ومجموع المغرب العربي مستقبلا تحتاج إلى إصلاح وتوسيع هامة في بعض المقاطع حيث يمكن أن تكون في مستوى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وننبه أيضا إلى خطورة بعض القناطر القديمة التي بنيت في عهد الاستعمار فلابد بهذا الخصوص من القيام بتقييم تقني شامل لوضعية القناطر ببلادنا وإعادة بناء وإصلاح بعضها وبخصوص الماء الصالح للشرب فإن العالم القروي يعاني من خصاص كبير خاصة مع توالي سنوات الجفاف إذ أصبحت بعض

المناطق مهددة بعطش فعلي خلال هذا الصيف إننا نثمن مجهودات الوزارة في هذا المجال لكننا نعتقد أن الوثيدة الحالية لعمل الوزارة فيما يخص هذا الجانب لا تذعو إلى ارتياح فؤذا كنا نسجل المنجزات المحققة على مستوى الكهدبة القروية وتسريع وثيرتها فإن عملية توفير الماء الصالح للشرب بالعالم القروي تظل بعيدة عن المطلوب وعن الأهمية الحيوية لهذا الجانب، إننا نساند اتجاه الوزارة لعامل أسلوب الشراكة مع الجماعات المحلية فيما يخص إنجاز الطرق وتوفير الماء والكهرباء في العالم القروي، لكن لابد من التنبيه إلى وجود جماعات ضعيفة من حيث المداخيل خاصة المحدثة منها وغير قادرة وبالتالي عن إنجاز مثل هذه المشاريع عن طريق الشراكة مما يستلزم البحث عن موارد إخرى لدعم هذه المشاريع.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

يطرح قطاع النقل بالإضافة إلى وضعية الطرق مشاكل كبرى نسجل وعي الوزارة بخطورتها وقيامها بمجهودات محمودة لمواجهة خاصة مشاكل تزايد عدد حوادث السير التي أصبحت بالفعل حدبا حقيقية تخلف أعداد مخيفة من الضحايا تصل إلي الألرف كل سنة غير أن مجهودات الوزارة على مستوى إعداد نصوص تشريعية ستبقى بدون فعالية إذ لم تتم مراقبة تطبيق، فمشكلتنا الأساسية ليست في النصوص القانونية رغم أهميتها بل في التطبيق هذه النصوص فجهاز مراقبة السرعة وقياس المسافات لم يتم تعميمه رغم أهميته القصوى وخير دليل على ذلك الشاحنات المتسببة في حادثة برشيد الفظيعة لم تكن تتوفر على هذا الجهز ولا ينبغي للوزارة أن تخضع لأي ضغوط عندما يتعلق الأمر بحياة المواطنين وسلامتهم فبالإضافة إلى إدغام الحافلات والشاحنات على التوفر على هذا الجهاز واتخاذ إجراءات صادمة في حق المخالفين فإنه من الضروري أيضا تجديد الحافلات بالنسبة للمسافات المتوسطة علما أنه حتى بالنسبة للمسافات الطويلة ما زالت بعض الحافلات غير صالحة للاستعمال لهذه المسافات إننا نثمن مبادرة الوزارة بإنشاء معهد وطني للتكوين في حدف النقل الطرقي ونحن على يقين أنه سيساهم في ضبط هذه المهنة وتطويرها وجعلها تستفيد من التطورات العلمية في هذا المجال غير أن تنظيم هذه الحرفة يتطلب مجهودات أخرى مثل تحديد عدد ساعات العمل للسائقين وضبط علاقة الشغل والتغطية الاجتماعية للعاملين في هذا القطاعيم أما عن مستوى النقل الجوي فإننا نثمن الإنجاز الهام المتمثل في تشييد مطار الناضور في وقت وجيز بناءا على تعليمات ملكية سامية والذي سيبدأ في العمل في شهر يوليوز المقبل وهذا سيساهم في تنمية هذا الإقليم وتشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب وخدمة جالياتنا بالخارج ونسجل بادرة مساهمة المكتب الوطني للمطارات في التخفيف من أزمة التشغيل بتخصيص بقع أرضية مجاورة للمطار للمقاولين الشباب، فن النقل الجوي أصبح وسيلة فعلية لتنمية الاستثمار وتشجيع الحركة السياحية والتدبير الجيد للعامل الزمني ولكننا نسجل أن أثمان تذاكير النقل الجوي ما زالت مرتفعة ولا تشجع على استعمال من طرف ذوي الدخل المحدود أو المتوسذ، إن مبادرة الترخيص بالنقل المزروج ساهم في التخفيف من عزلة العالم القروي وفي إنعاش مبادلاته مع المدن غير أتع لابد أن نسجل سلامة الطريقة التي اعتمدت في منح الرخص حيث استفاد منها ذوي النفوذ وعلاقة الزبونية عوض المحتاجين لها، ونحن نعلم أن هذا المشكل قديم ولا تتحمل مسؤوليته الوزارات الحالية، لكن لابد من التنبيه إلى ذلك باعتماد معايير استحقاق المهنية من جهة والإستفهام في عملية تشغيل الشباب العاطل من جهة أخرى، ولا يسعنا سوى دعم وزارة النقل في سعيها نحو تقويم الأوضاع داخل المكتب الوطني للنقل والسكك الحديدية والمطارات لتكون هذه المؤسسة إحدى أدواة التنمية وخدمة المواطنين بدل إثراء وخدمة الأغراض الشخصية والسلام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، المستشار المسجل بعد الأخ سي محمد بلمين، هناك الأخ المستشار السيد رحو عبد الإله الذي أرى أنه غائب، إذن ننتقل إلى الفريق الكونفدرالي وأعطي الكلمة للمستشار السيد علي لطفي، المستشار عمر الإدريسي تفضل.

المستشار السيد عمر الإدريسي :

شكرا سيدي الرئيس،

السادة المستشارين

معرفتش السيد الرئيس احنا باديين الجلسة ولا أحد من الوزارة حاضر، كنظن هذه سابقة لايمكن التعامل معها صحيح أنهم في مهم ولكن كان بالإمكان انتظارهم واحد نصف ساعة إلا ذعت الضرورة لكن السادة الوزراء حاص يكونوا حاضرين واحنا ما مستعدينش انهضروا بعضيتنا، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

كيفما كان الحال الائحة التي هي أمامي هناك متكلم من المعارضة كان مسجل على رأس القائمة وهو أن السيد أحمد البنا وطالب من الرئاسة أن يرجى هذا التدخل إلى ما بعد حضور الحكومة لأنه من المعارضة والآن فالمجلس له كامل عليه أن يقرر أنا أظن إذا كان هناك من المستشارين من يدغب في التدخل في غياب الحكومة، فالرئاسة فهي مستعدة لأن الأمر يتعلق بالمستشارين.

أحد المستشارين :

...على الأفكار اللي ابغينا انطرحوها على الحكومة بالفعل هذه النقطة ما فيهاش إلا جا على خاطر الرئاسة أن ترفع الجلسة ديتما يوجد السادة الوزراء باش انتحاورو معهم وإلا غادي انبقاو نتحاورو ما بيننا راه المشاكل معروفة ما بين الطرفين المعادضة والأغلبية وهذا الموضوع ما فيهش أي انتظار من طرف الآخر وشكرا سيدي الرئيس، وابغيت نقول أنه الحركة الوطنية كنت ابغين اندخل أحمد المنصوري واسمي ماظهرش.

السيد رئيس الجلسة :

كيفما كان الحال العذر كتعرفوه ديال السادة الوزراء، عذر قاهر ولكن لمجلسكم كامل السيادة في أخذ القرار، تفضل السيد الجوخري، تفضل السي الإدريسي.

المستشارالسيد الإدريسي :

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين، أكيد أنه عذر قاهر نتفهم عذر السادة الوزراء لهذا نطالب من الرئاسة إلا اسمحتو السادة المستشارين دفع الجلسة واحد نصف ساعة ريتما يقدر يرجعوا السادة الوزراء وانجيو نستانف العمل ديالنا ساعة زايدة أو ناقصة ماشي غادي نبقاو انهدرو فيما بعضنا .

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

إذن هذا الطلب من عند أحد رؤساء الفرق وهو السيد عمر الإدريسي وهو يلتمس رفع الجلسة، إطن سنرفع الجلسة إلى أن لمدة قصيرة إلا أن يأتي أحد الوزراء أو بعض الوزراء، الكل متفق على هذا رفعت الجلسة وإلى اللقاء.

السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

حضرات السيدين الوزيرين،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

نواصل خلال هذه الجلسة مناقشة مشاريع الميزانيات المدرجة في اختصاص لجنة المالية وأريد أن أعلن مسبقا عن الترتيب حتى نتفق هناك متدخل من فريق الاتحاد الدستودي وهو المستشار السي أحمد البنا ثم أرى أن السيد الهلال غائب وبعد الفريق الكونفدرالي ثم فريق التجمع الوطني للأحرار إلى آخره، ولهذا أعطي الكلمة لأول متدخل السيد أحمد البنا فليتفضل.

أحد المستشارين :

...مسطرة كنوجهوها في المجلس وكترتب جو العادة بحال السنة الفارطة عندما يتغيب أحد المتدخلين أكيد أنه تيجي في آخر القامة بعدما كتكمل الائحة فإلى كاين غير متدخل واحد هو اللي غيدخل من طرف الإخوان في الاتحاد الدستوري لا نرى مانعا على أساس أنها ما تكونش سابقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار فهذا هو المتدخل الوحيد ليكون في هذا الفريق وهذا ما وقع عليه الاتفاق، شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد أحمد البنا فليتفضل.

المستشارالسيد أحمد البنا :

شكرا السيد الرئيس.

وكذلك شكرا السيد رئيس الفريق الكونفدرالي،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز التدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة الأولى والوزارة المكلفة بالشؤون العامة للحكومة، منذ البداية نؤكد أن مؤسسة الوزارة الأولى قد تميزت في ظل الحكومة الحالية بعدة خصوصيات وعلى رأسها وزير أول له وزنه السياسي ومسؤول أول على رأس الحزب الذي يشكل العمود الفقري للحكومة هذه الحكومة التي تميزت بتشكيلة سياسية تجمع بين مكونات الكتلوي والوسطي كما أن هذه الحكومة وبالنظر إلى حجم الانتظارات التي خلفتها لدي الشعب المغربي والمتتبعين السياسيين سواء في طبيعة تشكلها أو من خلال التصريح الحكومي الذي كان طموحا وجعل المغاربة ينتظرون تفعيل الأداء الحكومي على مختلف المجالات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية لكن بعد مرور ما يناهز سنتين على تشكيل الحكومة لم تتخلص من التناقضات والصراعات بين مكوناتها السياسية التي تتمظهر من خلال الازدواجية التي تبلغ مدى المفارقات والتعارضات في خطاب التحالف الحكومي مما أدى إلى بروز ظواهر سياسية تستعصي عن الفهم وتثير الخلط والشك لدى مكونات الشعب المغربي وعلى رأس تلك الظواهر ظاهرة المساندة النقدية للحكومة ظاهرة الانفصال والتفكك بين مكونات الحكومة والجرائد الناطقة بلسان أحزابها وقد خلف هذا الوضع وضعية سياسية تهيمن عليها الإنتظارية والتترقب والخوف من المستقبل مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات وتراجع الاستثمارات وسيادة الركود الاقتصادي وفي هذا الإطار الذي ترتسم معالمه عجز السيد الوزير على تدويب الخلافات بين المتحالفين وعلى رسم معالم جديدة لمغرب الغد ونحن على عتبة الألفية الثالثة وبدل أن تعمل الحكومة على مواجهة الملفات المستعجلة كإصلاح الإدارة والبحث عن منافذ جديدة للتشغيل وخلق شروط التنمية المستديمة تعمل الحكومة على الإكثار من الندوات والدراسات والمناظرات واللجان كلها عناصر لتأجيل المشاكل وتصريفها لتضخيم الخطاب وإنتاج كل أشكال البلاغة السياسية ومما يزيد الأمر استفحالا أن السيد الوزير الأول قد حطم الأرقام القياسية في الغياب عن هذه المؤسسة التشريعية لم يقدم أي تصديح في موضوع يشغل الرأي العام ولم يتفضل بالإجابة عن الأسئلة الشفوية التي وجهها إليه السادة المستشارون والتي تهم قضايا لها أبعادها وانعكاساتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لقد ترقبنا مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلس المستشارين وكان طموحنا كبير في أن ينعكس هذا القانون على التصريح الحكومي ويؤثر على إقلاع اقتصادي حقيقي إلا أننا صدمنا بمحدوديته وانحصاره بل وانحرافه عن الوعود والتشويقات التي وردت في التصريح الحكومي وبقيت الملفات الأساسية من تشغيل وتنفيذ الاستثمار وتحقيق السلم الاجتماعي وإصلاح نظام الأجور والحد من الامتيازات والفوارق بين فئات الشعب المغربي ودعم الامركزية لتفعيل دور الجهات اقتصاديا واجتماعيا تنتظر المبادرة العلمية والقرارات الحكومية الجديئة من قبل فريقكم الحكومي الذي ظل يحوم حول هذه الملفات ولم يخترقها بعد السيد الرئيس ونحن بإزاء مناقشة ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية العامة يتبادر إلى أذهاننا تساؤل أولي عن طبيعة هذه الوزارة ودورها وهيكلتها إذ يتبين من قراءة النص القانوني المحدد لاختصاصاتها أنها أخذت من هنا وهناك وجمعت بين شتات المهام والصلاحيات واتبعت ما طاب لها من مواقف مختلفة لتصبح أمام جهاز يعاني من تضخم الاختصاصات وتفكك أطرافه كنا ننتظر السيد الوزير صدور قرارات تتسم بنوع من الجرأة في مجال إنعاش الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص قرارات تحافظ على استقرار الأسعار وتعزيز آليات ضبطها والضرب على أيدي المتلاعبين بها وفي توفيرها للمواد الأساسية في الأسواق الداخلية خاصة فيما يتعلق بمواد الضرورية وأساسية للمواطن كالسكر والدقيق كنا نترقب خطوات مهمة في هذه المجالات أو تلك

ولكن واقع الحال وبعد أكثر من سنة عل يتشكيل حكومة التناوب نسجل تراجعا للاستثمارات حقيقية كما أن القطاع الخاص يعاني اختناقا حقيقيا بتقليص السيولة اللازمة لتمويل مشاريعه وقد أدى الإجراء الغير المدروس الذي أقبلت عليه هذه الحكومة إلى ارتفاع وغلاء مادة السكر بل وانعدامها في بعض الأسواق وما رفق ذلك من تأويلات متضاربة لأعضاء الحكومة والواقع أن إعادة النظر في طريقة عمل المقاصة على النحو الذي يعزز توجيهاته الاجتماعية والاقتصادية يفرض على الحكومة اتخاذ مهلة كافية للدراسة والاحتياط دون تسرع أو استعجال لأن أي مبادرة غير مدروسة في هذا الشأن قد تلحق ضررا كبيرا بكل فئات الشعب المغربي ذلك أن إعادة النظر هاته تقتضي حوارا معمقا بين السلطة التنفيذية والفاعلين الاقتصاديين وإشراك الهيئة التشريعية قصد تحقيق توافق وطني بخصوص الإجراءات التي طالت الصندوق يمالسيد الرئيس فن تشخيص وضعيتنا الاقتصادية والاجتماعية من حيث الوسائل تشجيع الاستثمارات ومن حيث تحديد أساليب الاستفادة من القروض الخارجية وكذا مواطن الخلل في المراقبة واستقرار الأسعار والمنافسة، كل أضحت معروفة ومتداولة وعلى الحكومة أإن تتخلص من الانتظارية التي طبعت سلوكاتها وأن تواجع المعوقات التي تتعرض للاستثمارات والمقاولات بهدف الإسراع بوثيدة النمو وامتصاص البطالة، وعلى الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون الاقتصادية العامة أن تعبر عن حسن التدبير الملموس على أرض الواقع باتخاذ قرارات واقعية وجديئة من شأنها تشجيع المبادرة الحرةج وتطبيق المقتضسات الواردة في ميثاق الاستثمار وتقوية الاقتصاد المغربي بالرفع من مستوى جودة المنتوج وتخفيظ كلفة الانتاج والتحكم في مستوى الأسعار عبر التحكم في التضخم وهذا يقضي انفتاح الحكومة على جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحوار الديمقراطي والابتعاد عن الديماغرجية والحفاظ على الترابط والاندماج الاجتماعي باحترام مقتضيات ميثاق الحوار الاجتماعي وفي انتظار أن تخرج هذه القرارات إلى حييز الوجود وفي انتظار أن يحول التصريح الحكومي إلى إجراءات واقعية ملموسة فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم، تنتقل إلى الفريق الكونفدرالي وأعطي الكلمة للمستشار السيد علي لطفي.

المستشار السيد علي لطفي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة السياسة المتبعة في كل المجالات المذكورة في الدقائق المحدودة والتوقعات الاقتصادية والتخطيط طبعا لن أتمكن من مناقشة السياسة المتبعة في كل المجالات المذكورة في الدقائق المحدودة المخصصة لي وللوقوف عن الجوانب الإيجابية من خلال ما أنجز في السنة الحالية ولإبراز جوانب مكامن الضعف والخلل الحكومي ولا في إعداد ميزانية اقتصادية اجتماعية انطلاقا من منظور وفلسفة الكونفدرالية للشغل في مجالات السياسة والاقتصاد رلاجتماعية والثقافة فعلي أية حال تبقي وثيقة الرد الكونفدرالي على التصريح الحكومي وموقفها الصريح من الميزانية السابقة والتي نحن بصدد دراستها اليوم ،ما تحملة أي وثيقة من معاني وتصورات ونقد بناءً بأبعاد الوطنية والمجتمعية الهادفة إلي تحقيق نهضة تنموية شاملة وسياسية إدارية جديئة للقطيعة مع أساليب ومناهج الماضي لبناء دولة الحق والقانون هذه الوثيقة تشكل بالنسبة لنا في الفريق الكونفدرالي مرتكزا على تبني تحليلاتنا ومواقفنا من الميزانيات القطاعية بقدر ما نسجل الإدادة الصادقة للوزير الأول في معالجة بعض الملفات الشاكة وخصوصا منها ملفات المعتقلين السياسيين والنقابيين المطرودين لأسباب نقابية والأقرار بمبدأ التعويض تنفيدا للتوجيهات الملكية السامية وكذلك الانفتاح على فعاليات المجتمع المدني وعلى العالم الخارجي بنظرة تشاركية وتعزيز بناءً علاقات سياسية اقتصادية متكافئة مع عدد من الأقطار والدول لتدعيم وتقوية الاقتصاد الوطني ولتأكيد موقفنا الثابت من قضية وحدتنا الترابية بقدر ما نسجل

الالتزامات التي جائ بها التصريح الحكومي لمعالجة معضلات اجتماعية كالتشغيل والتربية والصحة وتخليق الإدارة ومحاربة الفساد ومحو الفوارق الطبقية والمجالية لم تشهد بعد انطلاقة حقيقية بل تعززها تدابير جريئة لمعالجة الاختلالات التراكمية وكذلك لتفجيز كل الطاقات لخلق التعبئة الوطنية لتفجير كل الطاقات الكامنة في المجتمع لمواجهة التحديات العمولة وتحديات البطالة والفقر والأمية الذي خلفته السياسات الحكومية المتعاقبة،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن إنعاش الاستثمار وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وسياسة الأسعار والمنافسة وتنمية القطاع التعاوني بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات التمويلية كلها مجالات تدخل ضمن اختصاصات وزارة الشؤون العامة للحكومة، تتطلب طبعا إمكانيات مادية وموارد بشريةج مهمة فميزانيتها الحالية جد متواضعة ولا يمكن أن تكون حافزا للطاقات والكفاءات التي تتحمل بالإضافة إلى الملفات الكبرى التي سبقت الإشارة إليها مسؤولية التنسيق والتدبير الشأن العام فإن كان الوقت لا يسمح هنا إلى التطرف إلى كل المجالات فإنه من الضروري الوقوف عل يما يعرفه القطاع التعاوني بشكل خاص من مشاكل واختلال وخصوصا منه التعاونيات السكنية التي خلف البعض من ورائها ثروة لصالحه ومئات بل وآلاف من الضحايا من جراء التلاعب بحقوقهم وبالأموال التي وضفوها لاقتنائ بقعة أرضية أو للحصول على سكن إجتماعي وهو ما يتطلب الاستعجال لمراجعة التشريعات المتعلقة بمجال التعاوني ومعالجة الملفات وتعويض المتضررين بالإضافة إلى إعادة هيكلة مكتب التعاون وتحفيز الطاقات البشرية العاملة به .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن العودة إلى التخطيط وإدراجه في إطار الدستور المراجعة سنة 1966 وإعادة الاعتبار للمجلس الأعلى لتخطيط استجابة لأحد المطالب الأساسية للكتلة الديمقراطية ولفعاليات المجتمع المدني يعتبر تحولات إيجابيا في المسار السياسي والاقتصادي لبلادنا، لذا وجب أن ينبني على تصورات وتوجهات وأولويات وطنية عامة تستجيب لحاجيات وتطلعات كل اشرائح الاجتماعية والاقتصادية للشعب المغربي خصوصا الفئات المستضعفة التي عانت من التهميش والأقصاء مما يذير من عقد الزمن فالتخطيط ليس عملا تقنيا واقتصاديا فقذ بل عملا سياسيا أيضا يتعين إشراك الجميع في بلورة توجهاته بناء على تشخيص دقيق للأوضاع وتحديد موضوعي للأولويات ووضع استراتيجية محكمة وعقلانية لتحقيقه على المستوى الوطني أو الجهوي أو القطاعي وعليه يجب تجاوز ما شاب المخططات السابقة من سمات الارتجال والعشوائية والطموحات الخيالية التي لم تكن تنبني على حقيقة أوضاعنا ولا على قدراتنا الذاتية مما جعلها مخططات لم تعمل إلا على تكريس الفوارق الاجتماعية والمجالية فعلى المستوى الوزارة المكلفة بالتوقعات الاقتصادية والتخطيط الوطني وترقيتها إلى مديرية جهوية وتطعيمها بالعدد الكافي من الأطر والأعوان أما على مستوى تحفيز الموارد البشرية العامة بالقطاع يتعين القيام بما يلي : العمل على مراجعة الأنظمة الأساسية لأطر التي تكون بمؤسسات تكوين تابعة للوزارة، تعميم التعويضات والمنح المتاحة بالوظيفة العمومية الترقية والتعيين في المسؤولية، حذف الكوطا وترقية كل مستوف للشروط من درجة إلى درجة على غرار قطاعات أخرى لتدارك التراكم المتزايد، تعيين الأطر والكفاءات المشهود لها بذلك في مواقع المسؤولية، تسهيل عملية انتقال الموظفين، إعطاء أهمية قصوى للتكوين والتكوين المستمر، تسيير العمل النقابي وإطراك النقابة في كل ما يهم الموفين، تخيل اللجن الثنائية سلطة القرار بدل الدور الاستشاري، الأعمال الاجتماعية يتعين مراجعة أنظمة الأعمال الاجتماعية وتوسيع دائرة العضوية وانتخاب أجهزتها ديمقراطية وإحداث فروع بالمندوبيات، تلكم ملاحظات حول هذه الميزانيات ،السلام عليكم ورحكمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة الآن للمستشار السيد عمر الإدريسي فليتفضل.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيد المرسلين،

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون،

سينصب تدخلي باسم الفريق الكونفدرالي على مناقشة الميزانيتين الخاصتين بقطاع النقل والملاحة التجارية والتجهيز وستخضع مداخلتي لما سيقتضيه هذان القطاعات من مسائلة قصد وضع النقط على حروفها، السيد وزير النقل المحترم هل يخضع خطابكم المبرر لميزانيتكم للتأطير استراتيجية النقل وتوجهاتها الأساسية وإلى البرنامج الحكومي كمرجع إلى المحاور الرئيسية لتوجهات سياستكم في ميدان النقل إلا أن المحتويات والمضامين الواردة في مجمل الاتزاماتكم خلال السنة المالية 2000-99 جعلتنا نستنتج ما يلي من الأسئلة بأي معنى تتحدثون عن الاستراتيجية العامة كمفهوم بأي معنى تستحضرون البرنامج الحكومي كمرجع وما علاقة هذا وما سبق بالمحاور الرئيسية لسياستكم الطرقية إننا في الكونفدرالية للشغل كمنظمة نقابية تمتلك تحليلا لأوضاع البلاد في مختلف مجالات الحياة بناء على رؤية تستند إلى واقع ملموس وبما ينطق به مما مكننا من بلورة مشروعنا المجتمعي لننضال من أجله وتمتلك قوة الاقتراح على الوسائل التنفيذية والتشريعية في بلادنا حينما تحضر سياقات الاقتراح وتتوفر شروطها ومن هطا المنطق اعتبرنا ما اعتبرتموه مرجعا مجرد شعارات لا تستند إلى قوة الأرقام ولا تحدد لنفسها سبل وآليات التحقيق في واقع يزداد يوما بعد يوم أشد عناء وأشرس المقاومة بفعل المصالح أضحت قوة مادية صنعتها أربعة عقود من العبث وأخوه مما تخاف عليهم بعد مضي أكثر من سنة من التجدبة التي أنتم من مكوناتها وتشرفون علي قطاع مكن أهم قطاعاتها أن تتحولوا إلى حكومة تجمع بين وزارة يضعون السياسة ومحاورها من إدارة هي في نفس الوقت تقاوم تحقيق أهداف هذه السياسة في الميدان، في الميدان لسنا مستشارين غلبة يمرر عليكم كل شيء وبأسهل الطرق رأتفهها لذلك نشير إليكم بالهمس حذار مما يقدم إليكم في ثنايا الخطاب الذي يبرر سياسة قطاعكم،

السيد الوزير المحترم،

نفهم ويفهم الراسخون في العلم أن الاستراتيجية العامة في قطاع كالنقل هي جزء من كل فهم يمكن الحديث عن استراتيجية قطاعين واستراتيجية العامة للحكومة هي في طور الإنجاز وهي بالضبط المخطط الخماسي لحكومتكم الذي ستعرض على المجلسين في الدرة القادمة يفهم ويفهم الراسخون في العلم أن نرجع بعدكم الاستراتيجي في ميدان النقل هو التصريح الحكومي وقد أشرتم إلى ذلك صراحة، نحن معكم عند حدود هذا التعامل المفاهيمي في امتظار تدبير الزمن ببلادنا والذي يطرح نفسه للمساءلة لماذا تأخر التصميم ؟ أية علاقة عضوية بين التصميم وقانون المالية والميزانيات الفرعية التي هي سنة من سنوات التصميم؟ هل شعارات التصريح الحكومي تشكل في إطار حكمها العضوي ملامح سياسية بعد استراتيجي أم أن اعتماد آليات العمودي والأفقي في رصد وتحديد المخطط الخماسي، ستفقد شعارات وتعزز أخرى احتكاما لما ستفرزه المعطيات القطاعية ستأتي على حال مناسب للمناقشة الدقيقة والتفصيلية في هذه القضايا الفكرية وستكون بكل تأكيد محطة جد متميزة في تاريخ المغرب المعاصر على مستوى التدبير السياسي للشأن العام في بالدنا لحظة الكشف عن المرامي وخلفيات السياستج الحكومية بكل أبعادها وحتى لا نستبق الأحداث نبهكم السيد الوزير أن محاور سياستكم الطرقية التي لخصتموها في سبع وما هي إلا مقدمات في أية سياسة قطاعية في مجال النقل لا تبتعد إطلاقا عن بيداغوجية استعمال الطريق فمحور الرفع من القدرات المعنية للنقالين وتأهيل العاملين بالقطاع وتحفيزهم على الأخلاق والمنافسة الشريفة وتشجيع مقاولات النقل على ولوج سوق النقل الدولية وتقوية عمليات التربية الطرقية وإعادة النظر في مناهج تعليم السياقة وإدخال المعلوميات في معالجة رخص السياقة، لذلك ارحمونا السيد الوزير، ارحموا التاريخ الذي يمهل الشفوي أحيانا

ولا يمهل الكتابي مطلقا، فحذار مرة أخرى من بعض ممن حولكم وتحت إشرافكم وبخصوص رأينا وموقفنا في محاور سياستكم في ميدان النقل بكل مكوناتها نضعه كتابة لدى رئاسة المجلس ربحا للوقت ورأفة ورحمة بمجلسنا الموقر حتى يتمكن من متابعة أشغاله وفق الجدولة ونفس الشيء بالنسبة للسيد وزير التجهيز، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

دائما عن الفريق الكونفدرالي. أعطي الكلمة للمستشار أحمد الزايدي

المستشار السيد أحمد الزايدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف بالتدخل لفريق الكونفدرالي بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد والتقنيات الإعلامية برسم ميزانية الدولة للسنة المالية 2000-1999، السيد الرئيس، السادة الوزراء، نظرا لأهمية القطاع الحيوي ونظرا لضيق الوقت أكتفي بمقدمة قصيرة وبعض التساؤلات، وسأسلم للرئاسة نص التدخل مكتوب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد ورد في تقديم مذكراتكم لميزانية هذا القطاع الحديث عن الانفتاح والتحديث في ظل العولمة الاقتصادية بأي معنى تفهم النفتاح والتحديث، إن العولمة تستهدف بالأساس محور حضارة الشعوب المستضعفة وسلب مقوماتها وثقافتها وثنيها على الإبداع والتفكير ومحو هويتها وجعلها تابعة في كل شيء تعلق الأمر بالسياسة أو الثقافة أو التقاليد أو العادات أو النمط الاقتصادي وأيضا كل ما يتعلق بالسلوك ونمط العيش وصون إيمان الشعوب وإرادتها وإن طريق الصياغ المعتمدة حاليا في التواصل بين الشعوب قد تم التهيئ لها من طرف الدول المتقدمة ورصدت لها أموال طائلة على مستوى البنيات التحتية والتكنولوجية المتطورة وتم ربطها بجميع منابع المعرفة المكتوبة منها والمرئية والمسموعة وهذا ما يشكل خطرا على الشعوب المستضعفة باعتبارها متلقية بالأساس للمعلومات والأفكار والقيم والسلوكات وليست مهيئة لتصدير ثراتها وحضارتها ومقوماتها الإنسانية مما سينعكس سلبيا على مستقبل شعوبها، إن إثارتنا للأهداف الحقيقية للعولمة على المد بين المتوسط والبعيد لا تعني أننا ضد الانفتاح والتطور والتحديث بل أن مع الانفتاح المجدي ومع تبادل المعرفة والقدرات والقيم ومع التأثير والتأثر بشعوب على قاعدة الحصانة الوطنية لهويتنا وهذا يتطلب استراتيجية واضحة المعالم محددة في الزمان والمكان ومستحضرة لجميع أسباب النجاح ومأطرة برجالات العلم والمعرفة والدين والوطنية مما يستلزم الحدر والتريث وإيجاد ترسنة من التجهيزات والترتيبات الموافقة لها وكل يجب أن يتوخى أهدافا محددة ومبررة وتخدم مصلحة الشعب والوطن وبناء عليه نسأل بأي معنى نفهم الإنفتاح والتحديث على مستوى المصالح البريدية بأي معنى مفهم الإنفتاح والتحديث على مستو الإتصالات المغربية بأي معنى نفهم استثمار العنصر البشري بأي معنى نفهم الاستفادة من التقنيات الإعلامية وتجدون السيد الوزير إجاباتنا مكتوبة ومتفقة لى رئاسة مجلسنا ربحا للوقت والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار أحمد الحسيني فليتفضل.

المستشار السيد أحمد الحسيني :

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

أستسمحكم أولا لأنني اضطررت بصفتي عضوا لمكتب مجلس المستشارين أن أسجل أمامكم احتجاجي واستنكاري على ظاهرة

الغياب، استفحال ظاهرة الغياب أعرفها شخصيا من خلال الواقع تمس تمس بمشاعر المواطنين وبمصداقية مؤسسة مجلس المستشارين، مع الأسف الشديد هذه الملاحظة تطبق على الأغلبية والمعارضة، المسوولية الأولى في رأيي على الأحزاب السياسية والنقابات والمسوولية الثانية على رؤساءُ الفرق فيما يخص السادة الوزراء أشكر الحاضرين وأحتج على الغائبين، لأن لجنة المالية فيها 13 وزارة أمامي 5 وزراء معناه أغلبية الأغلبية من الوزراء المعنيين، هذه الوضعية بصفة مباشرة وغير مباشرة تنعكس فعلا على المؤسسة التنفيدية ألا وهي الحكومة وكا يعلم الجميع ماشي انقومو فقط نتكلمو وانتهى كل شيء بل مطلوب من الحكومة الرد على ملاحظاتنا وعلى تدخلاتنا داخل الجلسة العامة بل هناك بعض الوزراء اللي غادي يجاوبوا وهناك أغلب الوزراء ما فكروش في الجواب، استسمحكم جميعا على هذه الملاحظة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن مجال تدخل واختصاص وزارة التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكانم يجعل منها وزارة ذات الثقل الكبير داخل المنظومة الحكومية لما لها من أدوار في تطوير وازدهار البلاد فإذا كان لأعداد التراب الوطني دور سياسي في خلق شروط التنمية المتوازنة للبلاد في إطار توزيع واستغلال العادي للإمكانيات الطبيعية في كل المناطق وإذا كامن للتعمير وزنه في تطور المشهد الحضاري الموازي للتطور الديمغرافي فإن قطاع الإسكان يشكل العمود الفقري لمسلسل التمدن وإن جميع هذه المكونات العمرانية الأساسية في إطار وزارة واحدة له خلفياته الأساسية التي لا يجب أن تغيب عنا باعتبار التجربة السابقة التي أضهرت محدودية الفصل بين التعمير والإسكان وما أفضت إليه من تراكم المشاكل العمرانية ومن تشويه صارخ للمشهد الحضاري الذي لم ينجو منه أي تجمع في بلادنا والتطور المسترسل للسكن الغير الائق الذي فاقت وثيرته السنوية 30 ألف وحدة نتيجة النمو الديمغرافي القوي والهجرة القروية في غياب أي تخطيط وفي غياب آلة انتاج السكن المنظم لاستيعاب هذا التطور المضطر على الإيواءُ بالحواضر كل هذا يضهر أن ميكانيزمات الثلاثة السابقة كانت غير مضبوطة وغير متكاملة في إطار من الديناسية الفاعلة وإذا كان التعمير معيقا أساسيا للاستثمار في قطاع البناء نظرا لترسنته المعقدة إن غياب التخطيط الجديد للتراب الوطني والاستغلال الأمثل والعقلاني للإمكانيات المتاحة في الوسط القروي أديا إى الضغط الكبير على الحواضر التي عرفت انزلاقات عمرانية كبيرة تتطلب معالجتها الآن إمكانيات مالية ضخمة، لقد أضحت الكثير من التجمعات الصفيحية داخل الحواضر الكبرى مزمنة وحلولها صعبة ومعقدة كما أن العديد من هذه التجمعات الممتدة على حدود الكثير من المدن تتهيأ في انتظار تمديد المدارات الحضارية للنزول بكل ثقلها وتعقيداتها العمرانية والأمنية والبيئية إنها بالفعل الاختيارات السابقة التي أدت إلى تعقيد العديد من المدن التي أصبحت الآن حلولها جد مكلفة لقد أنجزت العديد من الدراسات والتصاميم لتوجيه هذا العمران المعقد وضبط تطوره إلا أن العديد منها لم يدخل حيز التنفيذ والتطبيق لاعتبارات مختلفةيم السيد الرئيس، ولقد شكل إنشاء الوكالات تالحضارية ومفتشية التعمير الجهوي منعطفا حقيقيا في مجال التعمير مما ساعم بالفعل في التخفيف من حدة التطور المشوه للنسيج العمراني، إلا أن هذه الأدوات لا يجب أن تصبح عائقا في وجه التطور العمّراني المضبوط والنمو الديمغرافي القوي أما على مستوى الإسكان فإن أهم ما ميز العشر السنوات الأخيرة هو تفاقم العجز السكني الذي تجاوز المليون وحدة سكنية واستمرار تدهور النسيج العمراني العميق والتطور المضطرب للسكن الغير الائق، كما أن برنامج 200 ألف سكن اجتماعي قد كشف عن ضعف آلة إنتاج السكن وعن عدم ملاءمة العديد من المعايير والقوانين في هذا المجال فإطا كانت بالفعل مشكلة التمويل على مدى البعيد ومشكل العقار مطروح بشدة في هذا المجال فقد ظهر ذلك بأن آلية الإنتاج والتأطير كذلك تتطلب المعالجة وهنا تخص بالطكر المؤسسات العمومية للإسكان التي أصبحت جلها تعيش وضعية جد صعبة نتيجة لعدة أسباب كما أن منتوجها أضحى في كثير من الأحيان نو جدوة

منخفظة وتكلفة عالية مقارنة مع ما يمكن بالفعل تحقيقه أما على مستوى البيئة فرغم أن الاهتمام بهذا المجال جاء متأخرا في بلادنا لعدة اعتبارات إلا أنه بالفعل حصل تطور نوعي في مجال المراقبة والتتبع عبر قرصانة من القوانين والدراسات والمؤشرات الأخيرة التي صدرت عن إحدى المؤسسات العمومية لمراقبة التلوث أظهرت أن خطر التلوث أصبح حقيقيا في العديد من الشواطئ المغربية، كما أن الكثير من مصادر المياه العميقة أصبحت مهددة بفعل التلوث التحتي، أما المدن وبفعل افتقار لضوابط بيئية فإنها أصبحت تشكل تهديدا يوميا للمواطنين في غياب تام لمحطات معالجة النفايات السائلة والصلبة على حد سواء مما يمكن أن يؤثر على المدى المتوسط والبعيد على الثروات الطبيعية والبحرية وعلى مصادر المياه العميقة ولقد أظهرت العديد من الدراسات التدهور الشديد والمتواصل والذي أصبح يهدد بعض المناطق الطبيعية وهنا نذكر مثلا حوض سبو الذي يتعدض لأبشع أشكال التلوث، إضافة إلى نفايات مدينة فاس ونفايات المعامل المتواجدة على طول النهر مما أدى في مناسبات عدة إلى ظهور حالات التسمم امتدت إلى المحيط، ورغم أن الدراسات المنجزة في هذا الإطار قدمت الكثير من الحلول فإنها للأسف الشديد لم تدخل حيز التنفيذ، كما أن استعمال الطاقات البديلة لاأقل تلويثا للطبيعة خصوصا على مستوى السيارات والمعامل التي أصبحت مطالبة بتصفية آنية لنفياتها قبل طرحها للخارج أصبح أمرا عاجليم إننا على مستوى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعير اهتماما خاصا لهذه القطاعات الحيوية لما لها من انعكاسات كبيرة على الشريحة العظمى من المجتمع وعلى الحياة اليومية للمواطنين وكذا على جل الاقتصاد الوطني ونموه وفي هذا المجال ومن أجل القطاع والمساعمة في نمائه على مستوى إعداد التراب الوطني والتعمير والبية والإسكان نتقدم بالاقتراحات التالية :

أولا : ضرورة الالتزام كل الأطراف الموقعة على التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 على تفعيل صندوق التضامن لسكن الأجراء يساهم في تمويله كل من الدولة : 2٪ من ميزانية التجهيز والمشغلين بـ 13٪من الناتج الخام للإستغلال و 1٪ من كتلة الأجور خصوصا قدتم بالفعل تخصيص بموجب مشروع قانون المالي 99-2000 مبلغ 500 مليون درهم لهذا الصندوق كمساهمة الدولة.

ثانيا : ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الإسكان في إطار منظور شمولي يضمن استمراريتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف التي خلقت من أجلها ولما لا العمل على إدماجها لما لذلك من انعكاسات على كلفة الإنتاج.

ثالثا : تخفيف العبء الضريبي على قطاع البناء باعتبار أن أي انتعاش في هذا القطاع له انعكاسات سلبية على باقي نواحي الإقتصاد كما أن المقاولة والمنعشين العقاريين يعانون الكثير في هذا المجال بسبب العبئ الضريبي الذي للأسف لم يوجه التوجيه الصحيح للحد من المضاربات العقارية بل إن السياسة الضريبية في هذا القطاع جعلته يعرف ركودا كبيرا.

رابعا : إعطاء مشاريع محاربة السكن الغير اللائق من كل أنواع الضرائب وهنا نذكر بضرورة أن تستفيد الوكالة الوطنية لمحاربة السكن الغير اللائق من الإعفاء الضريبي على غرار وكالة تنمية الشمال ووكالة السكن العسكري.

خامسا : ضرورة إيجاد أنظمة مبسطة لاقتناء السكن الإجتماعي مع جعل الفئات المتوسطة الدخل 3600 درهم و 5000 درهم تستفيد من هذا النوع من السكن.

سادسا : العمل علي وضع برامج حقيقية للمحافظة على الأنسجة التراثية والحضارية.

سابعا : تفعيل دور الجماعات المحلية والسلطات في الزجر ومحاربة تطور السكن الغير اللائق.

ثامنا : ضرورة العمل علي ملاءمة وتبسيط مساطير التعمير وجعل الوكالات الحضارية شريكا ومؤطرا حقيقيا للمواطنين.

تاسعا : العمل علي تدبير أفضل للقروض الأجنبية الموجهة لقطاع الإسكان وذلك بعدم توجيهها لإذكاء المضاربات العقارية.

عاشرا :رفع جودة التجهيزات بالتجزيئات السكنية والمشاريع المنجزة من قبل المؤسسات التابعة للدولة التي يجب أن تنطلق على أساس در اساس واقعية للسوق. إحدى عشر : تسريع وثيرة تصفية شركة

الصندوق الوطني لاقتناء وتجهيز الأراضي الذي اطلعت به الشركة الوطنية للتجهيز وبالنباء. العمل على تطوير مقاولة البناء بإعادة هيكلتها وتشجيعها وتأطيرها تفعيل المندوبيات والمديريات الجهوية التي أصبحت تعيش فراغا كبيرا بعد تفويت مشاريعها إلى المؤسسات. ضرورة العمل على تقييم الدراسات المنجزة من قبل الوزارة قبل برمجة دراسات جديدة لاعتبار أن العديد منها لا توجه نتائجها بالفعل للتنفيذ ضرورة وضع نظام المعلوميات موحد يساهم في التعريف بمنتوج المؤسسات وفي شفافية تسييرها وفي تتبع مؤشرات القطاع والتأطير ضرورة وضع ونشر بشكل دوري المؤشر التلوث بالمدن إخراج الصندوق الوطني للبيئة إلى حيز الوجود ضرورة العمل على تأطير أفضل للمساعدات والهيآت الأجنبية الموجهة لقطاع البيئة. السيد الوزير أما على مستوى مطالب الشغيلة في القطاع نطالب من موقعنا كنقابيين بتحسين أوضاع العاملين في وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان عمالا وأطرا ضرورة تعديل القانون الأساسي للأجور بالمؤسسات ضرورة ترسيم المؤقتين بالمؤسسات، إشراك النقابة في المجالس الإدارية وفي وضع سياسة القطاع، رفع مستوى التأطير على مستوى قطاع البيئة وضع برامج للتكوين المستمر أستسمحكم وأشكركم على حسن إستماعكم والسلام عليكم.

رئيس الجلسة :

شكرا للسيدالمستشار المحترم.والآن ننتقل إلى فريق التجمع الوطني للأحرار وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عباس المغاري فليتفضل.

المستشار السيد عباس المغاري :

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الجهيز والنقل برسم السنة المالية 1999-2000 ونحن إذ نناقش الأرقام والمعطيات التي تتضمنها هذه الميزانية لا بد لنا من استحضار وطرح التساؤل عن نوعية وطبيعة البرامج والمخططات والإستراتيجيات التي أعدتها الوزارة وكيفية تجسيدها على أرض الواقع من أجل كسب رهان تحديات ولوج الألفية الثالثة بكل التفاعلات والحتميات والإكراهات التي يفرضها النظام العالمي الجديد المتسم بظاهرة العولمة وفتح باب المنافسة الحادة وتحرير المبادلات التجارية. إن ميدان التجهيز يشكل أساس كل تنمية شاملة ومستديمة نظرا لارتباطه الوثيق بمجالات حيوية وحساسة ذات الصلة المباشرة مع رعايا صاحب الجلالة نصره الله وأيده بمختلف مدن وأقاليم المملكة فبالنسبة للطرق فإن هذا القطاع يلعب دورا طلائعيا في ميدان المواصلات حيث يساهم بطريقة فعالة في بلورة النشاط الإقتصادي والإجتماعي للبلاد وتعتبر الطرق على الصعيد الجهوي والمحلي أداة فعالة لكل سياسة تهدف إلى إعداد التراب الوطني ومواكبة المشاريع الإستثمارية نظرا لطبيعة دورها الهام والمتميز في تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات لضمان توزيع مجالي منتظم للأنشطة الإنتاجية إلا أنه السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين ومن خلال دراستنا للإعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم السنة المالية 99-2000 التي تقدر بـ 2117 مليون درهم نلاحظ أن هناك نقص مهم بالمقارنة مع السنة الفارطة التي خصص لها مبلغ 2128 مليون درهم. خصوصا وأن الوضع الحالي للتجهيزات الطرقية غير كاف لمجابهة التحديات المطروحة سواء فيما يخص حالة الشبكة الطرقية التي تعرف تدهورا ملحوظا أو النقص الحاصل في التجهيزات المرتبطة بها وهذا الوضع سيدهور أكثر نتيجة لتطورات إكراهات حاجيات النقل التي ستعرف على المدى المتوسط نموا بنسبة سنوية تقدر بـ 7٪ ارتباطا مع نمو النشاط الإقتصادي والنمو الديمغرافي وتطورات مستوى العيش وتنقلات السكان علما بأن هذا القطاع يؤمن حوالي 92٪ من تنقلات الأشخاص وأكثر من 75٪ من تنقلات السلع والبضائع وبغية تمكين بلادنا لمواكبة سياسة التفتح على الخارج التي تستوجب مواجهة المنافسة الدولية بجودة الخدمات وتقليص تكاليف النقل فقد أصبح

يتحتم توفير تجهيزات طرقية ذات مستوى جيد تساهم بفاعلية في تطوير القطاعات الفلاحية والمعدنية والسياحية وتضمن توزيع أفضل للثروات والإستثمارات سواء على الصعيد الحضري أو القروي علما بأن العجز الكبير في التجهيزات الطرقية الأساسية للعالم القروي يعرقل كثير المبادرات الحثيثة الهادفة إلى تنميته على اعتبار أن توازنه يعد ضروريا لانسجام المجال الوطني بكامله كما أن الاستثمار داخل المجال القروي له انعكاسات وإيجابيته وإيجابيات مباشرة وغير مباشرة على المجال الحضاري وإيمانا من حزبنا التجمع الوطني للأحرار بمبدأ الإنصاف وتحقيق العدالة الإجتماعية فإننا نطالب وبإلحاح في الإسراع بإنهاء البرنامج الوطني للطرق بالعالم القروي الهادف إلى إنجاز 11 ألف و 236 كليومتر في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى الخروج بالمناطق القروية من عزلتها وتمكين ساكنتها من الإتصال عبر الشبكة الطرقية وبالتالي إدماجها في تنمية الحياة الإقتصادية إضافة إلى ضرورة القيام بصيانة الشبكة الطرقية وتوسيعها وتحسين خدماتها لملاءمة حاجيات حركة السير المتزايدة.

ثانيا : إلى العناية بالطرق السيارة وعصرنة الشبكة الطرقية الحالية .

ثالثا : اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلامة الطرقية خصوصا وأن معدل حوادث السير ببلادنا عرف ارتفاعا كبيرا يقدر بـ 6٪ فيما ارتفع عدد القتلى إلى 13٪ مع دعم تجهيزات السلامة ومعالجة النقط السوداء وتخفيف الضغط بعض المحاور المحققة. أما بالنسبة لقطاع المياه فإن هذه الأخيرة نعتبرها من بين المقدسات لأنه على أساسها خلق الله سبحانه وتعالى الحياة مصداقا لقوله :«وجعلنا من الماء كل شيء حي..» ونحن إن نثمن المجهودات المبذولة من طرف الدولة فيما يتعلق بهذا السائل الحيوي الذي يشكل العمود الفقري لسياستنا التنموية والمرجع الأساسي الذي تنبني عليه سياسة المشاريع الكبرى التي تنجزها وزارة التجهيز طبقا للأهداف المولوية التي سنها لها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله والتي مكنت من توفر بلادنا على سعة إجمالية لخزن المياه تقدر بـ 14 مليار مكعب سنويا بواسطة 92 سدا وآلات من الثقوب والآبار لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب إلى أن وصلت نسبة تحسين ظروف حصولهم عليه إلى 38٪ ورغم أننا نسجل بارتياح أن التوجه الحكومي أصبح يعي جسامة المخلفات والتبيعات الناجمة عن التفريط في هذا السائل الحيوي حيث خصصت له ابتداءا من رسم ميزانية هذه السنة اعتماد قدره 250 مليون درهم بذل 100 مليون درهم في الميزانيات السابقة فإننا نسجل كذلك وبكل أسف على أن هذه الجهود لا تساير وثيرة الإرتفاع المستمر لحاجياتنا وحاجيات أبنائنا من هذه المادة بفعل سرعة التطور الإقتصادي والإجتماعي وكذا الإنفجار الديمغرافي الذي يتوقع أن يتضاعف في حدود عام 2030 إضافة إلى مخلفات اثار الجفاف المزمن الذي عرفته المملكة منذ مطلع الثمانينيات على القطاع الإقتصادي والإجتماعي دون إغفال ارتفاع أخطار تلوث الموارد المائية يفعل الآثار السلبية للأنشطة الصناعية والعمرانية والفلاحية مما يعني تزايد الحاجة إلى استعمال الماء وأمازم تنامي خطورة هذا الهاجس الذي أصبح يهدد استقرار الأمن الغذائي وحتى تتمكن من تغطية العجز الحاصل في الموارد التقليدية التي تعتمدها بعض المناطق والأقاليم بالمملكة فقد زصبح لزاما علينا تبني إستراتيجية وطنية وضاحة المعالم هدفها الأسمى والوحيد هو الماء أولا والماء ثانيا والماء أخيرا الشيء الذي لن يتسنى لنا تحقيقه سوى عكبر ضرورة تأمين الغذاء للمواطنين وتوسيع المجال السقوي وتغذية البحيرات الجوفية نهج سياسة تهدف إلى تجريب الطرق العصرية والتقنيات الحديثة المعتمدة على استغلال مصادر جديدة للطاقة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، إعتماد أسلوب تحلية المياه البحر ومتابعة برنامج إنجاز السدود المتوسطة والصغيرة بالغة نتيجة كون 98٪ من مبادلاتنا التجارية مع الخارج تمر عبرها خاصة وأن بلادنا تتوفر على موقع جغرافي يمتاز بواجهتين بحريتين يطلان على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي يناهز طولها 3500 كيلومتر متوفرة على 27 ميناء بحري 11 ميناء منها يكتسي صبغة تجارية دولية وأخرى تجمع بين الصيد البحري والصناعة التحويلية وأخرى ذات أهمية محلية مخصصة في الصيد البحري والسياحة. هاته المجالات التي حققت رواجا إجماليا يقدر بـ 26, 8 مليون طن مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6, 4٪ مقارنة مع سنة 97، أما الصيد البحري فقد سجل بدوره ارتفاعا بنسبة 4,

44٪ حيث بلغ حجم السمك المفرغ بالموانئ الوطنية 706 ألف طن مقابل 676 ألف طن سنة 97.

كما سجل عدد المسافرين أيضا ارتفاعا مهما بلغ مليون و 682 ألف و 104 مسافر أي بزيادة 9,33٪. إن هذا الرصيد من المنشآت المينائية من منطلق منظورنا لا يمكنه أن يقوم بالدور المنوط به إلا إذا حكمته سياسة متزنة مدروسة تأخذ بعين الإعتبار الظروف الراهنة والمستقبلية للقطاع في تطور مستمر رهني بالتحولات التي تطرأ عليه على المستوى العالمي وحتى يتمكن هذا الرصيد المينائي من مواكبة سياسة التفتح على الخارج التي تستوجب مواجهة المنافسة الدولية بجودة الخدمة والتقليص من تكاليف النقل فإننا نطالب الوزارة بضرورة تنمية القطاع المينائي ببلادنا حتى تتمكن من المحافظة على الرصيد المينائي وذلك برصد الإعتمادات بطريقة تفضيلية إلى أشغال الصيانة وإصلاح المنشآت حتى تتمكن هذه الموانئ من ضمان تحرير أو تمرير البضائع في ظروف حسنة وبتكلفة أقل تساعد المنتوج المغربي على المنافسة الدولية.

ثانيا: ملاءمة الخدمات المينائية للحاجيات المتنامية للمتعاملين المينائيين والزبناء والمتغيرات السريعة التي يشهدها قطاع النقل البحري وخصوصية الجهوية حتى تتمكن من لعب دور المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي والإجتماعي عبر كل أطراف المملكة .

ثالثا : حماية السواحل المغربية وحماية ثروات المملكة من الإستنزاف والنهب والقرصنة الخارجية عبر إلغاء بنود المعاهدة المبرمة مع الاتحاد الأوربي خامسا حماية الأمن، ملاحة البواخر والسلع والمحافظة على البيئة. أما فيما يخص السيد الرئيس السادة الوزراء، إخواني المستشارين، فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة النقل والملاحة التجارية ونظرا لضيق الوقت سأحاول أن أتطرق إلى ما هو أهم في هذه الميزانية وسأعطي تدخلي كاملا للسيد الرئيس حتى يتسمله كذلك السيد الوزير المحترم لأخذ ما جاء فيه بعين الإعتبار. السيد الرئيس المحترم مناقشتي لهذه الميزانية سوف تكون مناقشة تتجاوز لغة الأرقام والبنود لترقى إلى لغة التقييم والنقد المنطقي البناء دون أو مجاملة من منطلق حرصنا على ضرورة توجيه النصح والتنبيه لكل مكامن النقص والقصور ومواطن الخلل بلغة الحوار الحضاري الجاد والهادف ففي ما يتعلق بالمكتب الوطني للنقل الطرقي تجدر الإشارة إلى أنه رغم الجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها الوزارة والتطور الملموس الذي عرفه هذا القطاع الذي يساهم بنسبة 90٪ في حركة الأشخاص و 75٪ في عدد الأطنان الكيلومترية المنقولة حيث سجل فيما يتعلق بنقل البضائع 21 مليون و 950 ألف و 401 طن خلال سنة 98، أي تحقيق معدل تغيير سنوي بزيادة نسبة 18 إلى 60٪ ورغم معاملات يقدر بـ مليار و 670 مليون و 559 ألف 913 درهم أي تحقيق زيادة بنسبة 11,43٪ إضافة إلى ارتفاع نشاط النقل الدولي الطرقي بنسبة 17٪ في عدد الأسفار و 13٪ في الأطنان المنقولة و 19٪ في رفع المعاملات مشغلا ما يناهز 10٪ من السكان النشيطين ومساهما بحوالي 6٪ من القيمة المضافة على الناتج الداخلي الخام و 15٪ داخل ميزانية الدولة فإننا لم نصل بعد إلي مستوى التطلعات والآمال المعقودة عليه نتيجة تآكل الشبكة الطرقية وتقادم البنيات التحتية والمنشآت الموازية لذا فقد وجب اتخاذ التدابير اللازمة لتحديث أداء خدماتها وتحسين مردودية السوق، نقل البضائع لتحديد الرواج النقل داخل كل الجهة وبمختلف كل جهات المملكة إضافة إلى تحديث وتنمية النقل السياحي بهدف إنعاش الإستثمار وضرورة تحسين نتائج الدراسات المتعلقة بالنقل داخل العالم القروي وفك العزلة عنه وإدماجه في منضومة نسيج الإقتصاد الوطني. أما بخصوص اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير واعتبار التحليل الإحصائي وللعوامل الفاعلة في وقوع حوادث السير التي عرفتها المملكة حيث تم تسجيل 40 ألف و 782 حادثة خلال سنة 97 خلفت 63 ألف و 658 ضحية من بينها العدد تقريبا غير مضبوط عندي ولكن العدد جد مهول ومرتفع فيما يخص القتلى يأتي الراجلون في مقدمتهم بعدد 1125 قتيل فقد أصبح يتعين تحديد جملة من الأهداف والترتيبات لتخفيض من حجم هذه المعضلة الإجتماعية والإقتصادية الخطيرة الغير المقبولة التي آلت إليها نسبة الحوادث ببلادنا علما أن لا يمكن بأية عملية تهدف إلى محاربة حوادث السير أن تنجح في تحقيق الغاية المرجوة منها إذا لم تحظى أولا بالسند القانوني وثانيا الدعم السياسي وتحسيس المجتمع المدني بمختلف مكوناته ونحن إن نثمن جهود الوزارة المعنية الرامية إلى تحسين الوقاية والسلامة الطرقية نشير إلى أنه قد بات من

الأكيد اتخاذ كافة التدابير لوضع حد لاستفحال ظاهرة حرب الطرقات التي صارت تحصد يوميا مئات الأرواح دون حسيب أو رقيب والتي جعلت بلادنا في طليعة الدول التي تعرف ارتفاعا مهولا في عدد قتلى حوادث السير وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية :

1- تقوية وتحديث معدات المراقبة الطرقية من خلال تزويد المصالح المختصة بردارات جديدة لضبط المخالفات المسببة للحوادث بالإفراط في السرعة والحالة الميكانيكية المتردية للعربات والزيادة الغير مشروعة في الحمولة سواء بالنسبة لعربات نقل المسافرين أو عربات نقل البضائع. 2- وهذا هو المهم عند السيد الوزير المحترم عدم الإقتصار على الحملات التحسيسية الموسمية بنهج مخطط قار ومستمر وتشديد الرقابة من طرف المصالح المختصة لتأمين سلامة المارة والراكبين مع استعمال سياسة القبضة الحديدية ضد كل من سولت له نفسه الإستهتار بقواعد المرور وحتى لا أطيل عليكم واستسمح إخواني لقدر ربما بما أخذت أكثر مما هو مسموح لي سأختم هذه الكلمة وأقول أنه إيمانا من حزبنا بأنه قد حان الوقت لتحيين الملف السوسيواجتماعي وإيلاء العناية القصوى بالعنصر البشري الذي نعتبره المرآت التي تعكس مدى كل تقدم وكل تنمية منشودة فإننا نطالب كذلك بإيلاء العناية بالمواظفين والعاملين بمختلف القطاعات الوزارية العناية اللازمة وتحسين ظروفيهم المعيشية وتسوية ملفاتهم الإدارية وخلق نظام تحفيزي يناسب المجهودات التي يبذلونها خاصة وأن قطاع مثل التجهيز والنقل يتوفر على أطر تقنية كفئة ذات مستوى عالمي تستحق كل التنوية وتشجيع هذه إذن السيد الرئيس المحترم هذه هي نظرتنا وتصوراتنا وتقييمنا لهاته الميزانيات ومن منطلق قناعة حزبي التجمع الوطني للأحرار بأهمية الجهود التي تبذلها حكومة التناوب من أجل الخروج من دائرة الفقر والتخلف وتحسين الخدمات الإجتماعية فإننا سنصوت معا ولصالحهما والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. دائما عن فريق التجمع الوطني للأحرار أعطي الكلمة للسيد عبد الإله المكنسي.

المستشار السيد عبد الإله المكنسي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة المستشارين المحترمين،

إن التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن التنمية لا يمكن أن تكون إلا شمولية ومتوازنة ومستديمة وذلك في إطار يكفل المحافظة على البيئة وإعداد التراب الوطني وعقلنة التخطيط الحضاري وذلك من أجل تمكين المواطنين من سكن لائق يكفل له إطار عيش سليم كما يضع نصب عينه بأن كل سياسة لإعداد التراب الوطني يجب أن تهدف إلى تحقيق التوازن بين فرص التنمية على صعيد كل التراب الوطني. كما أن المحافظة على البيئة يجب أن تدخل في إطار برامج التنمية المستديمة وذلك لكي نؤمن لجيلنا والأجيال المقبلة فرص العيش في توازن مستمر مع إطار الحيوي الذي يعيشون فيه أما التعمير فيجب أن يهدف إلى تمكين مدننا وقرانا من القيام بوظائفها الأساسية في إطار توازن داخلي محلي وجهوي ووطني وأخيرا فإن السكن للجميع أصبح قضية تتراكم معطياتها وتتشابك وذلك لارتباط السكن بمشكل لا يزداد إلا تشعبا ألا وهو المشكل العقاري. فيما يتعلق بإعداد التراب الوطني فإن التطور السريع الذي عرفته المدن المغربية كان مصحوبا بنمو ديمغرافي سريع وهجرة قروية جعلت نسبة السكان والأنشطة تتمركز في محاور حضارية معينة على حساب باقي التراب الوطني وخصوصا على حساب المناطق القروية الشيء الذي كان على تكريس التباينات الموجودة وعلى تعميقها فالتجهيزات والخدمات وإعداد البنيات التحتية يجب أن تتجه إلى كل التراب الوطني بشكل متوازن بكل الجهات وبشكل يكفل تحقيق التوازن داخل الجهة بين البادية والمدينة وذلك لتحقيق أحسن توزيع بين السكان والأنشطة الإقتصادية والتجهيزات ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف فإنه يجب أن نتبنى سياسة جهوية تكفل تقليص الفوارق وذلك بإعداد مجموعة من الوثائق المرجعية وإعطائها الصبغة

القانونية حتى تكتسي صفة إلزامية تضمن تطبيق معطاتها من طرف كل المتدخلين ومن الأولويات الأساسية وضع ميثاق وطني لإعداد التراب الوطني وتعزيز وتنظيم الهياكل المشرفة على هذا القطاع بشكل يضمن تتبعها لكل التطورات التي تعرفها العلاقة بين توزيع السكان وتوزيع الأنشطة الإقتصادية وهذا يستدعي تمكين البادية المغربية من نفس فرص التنمية المتوفرة للمدن وتمكينها من التجهيزات الأساسية الضرورية ومن الوسائل الكفيلة لتنمية قدراتها الإنتاجية وتقوية نتيجها الإقتصادي وذلك لجعلها تتلاءم مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. أما في ميدان التعمير فإن وثيرة النمو السكاني الذي عرفته مدننا قد اتسمت بخلقها لمجموعة من التحولات التي عرفتها شبكة الحواضر المغربية والتي تجلت أساسا في تدهور الإطار المبني وزيادة الكثافة السكانية بالمدن العتيقة وتزايد السكن العشوائي وتعميق التباين في مستوى التجهيزات بين المدينة وضواحيها. فإعادة النظر في وثائق التعمير أصبحت حتمية إعادة النظر في التصاميم المديرية تصاميم التهيئة تصاميم التنمية، تصاميم التنظيف وذلك لجعلها تلعب دورها الحقيقي في تنمية المدن وفي ضبط السوق العقاري والرفع من مستوى عرض الأراضي القابلة للبناء وخصوصا لمستوى السكن الإجتماعي وتحديد المناطق المعدة للتدخل العقاري العمومي الموجه لتأمين السكن لذوي الدخل المحدود مع ملاءمة معايير التعمير ومقاييس التجهيزات الأساسية مع الوضعية الإجتماعية والإقتصادية وذلك لتمكين ذوي الدخل المحدود من إنجازها وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا بتبني منهجية جديدة في ميدان التعمير تقف على اختيارات جديدة للتخطيط الحضاري وتتبني على نظرة شمولية تأخذ بعين الإعتبار كل وظائف المدينة من مادية واجتماعية واقتصادية وثقافية إلى آخره وذلك لإعطاء المدينة تكاملها الضروري كما أن تشجيع البحث العلمي في مجال الإكتشاف التكنولوجيات الحديثة وتنمية الوسائل المحلية في البناء أصبح ضرورة للسير في خطى التطور الذي تعرفه الإنسانية في هذا المجال فمدننا هي مرآت تدرج تطورنا وهندسة نباياتنا المعمارية ستبقى شاهدة علينا مدى الأجيال إذ علينا توفير كل شروط لتأمين إنتاج معماري في مستوى حضارتنا الأصيلة مع انفتاحه على التطورات التي يعرفها الإبداع الهندسي المعاصر وذلك من أجل تحسين ال إطار العيشي للمواطنين وتمتيعهم بكل الظروف الضرورية للعيش في المجتمع كالمناطق الخضراء والمناطق الترفيهية وطرق ووسائل المواصلات والسكن اللائق والمناطق المخصصة للأنشطة التجارية والصناعية والإجتماعية. أما في ميدان السكن فيعتبر قطاع السكن والبناء من بين القطاعات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على الإقتصاد الوطني وعلى المستوى الإجتماعي للمواطنين وذلك لاعتبار ميدان نشاط مجموعة كبرى من المتدخلين كمكاتب الهندسة المعمارية ومكاتب الدراسات التقنية ومقاولات البناء والنجارة والخزف والترصيص والكهرباء والصباغة إلى آخره ولاستعماله لمجموعة كبرى من المواد التي تؤمن عيش عدد هائل من اليد العاملة كالإسمنت والرمل والإسفلت والخشب والألمنيوم والصباغة والآجور والطوب والزجاج والحجر إلى آخره ارتفاع عدد المتدخلين في هذا الميدان يعطينا فكرة واضحة عن مدى تأثيره على مجموعة من الأنشطة ومدى تداخل عملياته مع المنضومة الإقتصادية لتشكيل عنصر من عناصرها الأساسية إلا أن الملاحظ على أن الوضعية تعرف تراجعا وانخفاضا في مدى رخص البناء منذ سنة 1990كما أن تراجع الدولة في ميدان تمويل السكن قد عرف آثارا آنية. ففي إطار سياسة إعادة هيكلة وليبرالية القطاع البنيك أي منذ سنة 1991 أصبح القرض العقاري والسياحي الذي استفاد دائما من الموارد العمومية أمام وضعية جديدة تجعله يتحول من أداء مالية لسياسة الدولة في ميدان الإسكان إلى بنك تجاري عادي يخضع لنفس القواعد التي تخضع لها الأبناك الأخرى حيث يجد نفسه ملزما بالرفع من سعر الفائدة والقيام بفرز دقيق للزبناء الشيء الذي أثر مباشرة على نشاطه نحو الإنخفاض منذ1992 وعموما وكيفما كانت درجة الإختبارات فإن تنفيذها لا يمكن أن يتم إلا إذا كان ..

... وعموما وكيفما كانت درجة الإحتيارات فإن تنفيدها لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت مساندة الإختيارات الإستراتيجية نذكر منها :

1. هو أن التمدن لا رجعة في حركيته فالتمدن ظاهرة تعرف نموا مضطردا سواء تدخلت الدولة أو لم تتدخل والتعبير عن أبعاد هذه الظاهرة يجب أن يصبح معطية أساسية وواضحة من خلال كل

الإستراتيجيات التي تعدها الدولة أما الإختيار الثاني فيتجلى في كون مجال البناء بكل مكوناته وتعدد المتدخلين فيه يشكل وسيلة فعالة لانطلاقة الإقتصاد الوطني وهذا القطاع يتميز بقلة حصة الموارد المستوردة فيه واستعماله الكبير لليد العاملة ومجال البناء والسكن يمكنه أن يصبح في السنوات المقبلة أهم الأنشطة الخلاقة لفرص الشغل، أما الإختيار الثالث وهو أن كل المغاربة لهم الحق في السكن وكل موقف في هذا الإتجاه يعني الإعتزاض بتعدد المسؤولين بالرغم من أن الدولة لها الدور الرئيسي فإن كل واحد منا يبقى على عاتقه جزء من المسؤولية وهكذا فإن السكن بصفته حقا أساسيا لا يمكننا تركه فريسة لتقلبات السوق ولا إلقاء كل معطياته على كاهل الدولة بل يجب إيجاد نقطة توازن بين الإختيارات العلاقة بين السكن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية علاقة متبادلة إذ أن التغلب على مشاكل السكن يعتبر في حد ذاته من بين الأهداف الأساسية لكل استراتيجية تنموية كما أن النمو الإقتصادي والإجتماعي لا يمكن أن يعتبر كذلك إلا إذا استطاع إحتواء مشاكل السكن وإيجاد الحلول الملائمة لتوفير سكن لائق لكل المواطنين فالبعد المستقبلي لإستراتيجية السكن قد تحول في الماضي إلى محاولة لتدارك وإصلاح الوضعية السكنية بحلول سرعان ما تصبح متجاوزة فالسرعة التي تنمو بها المدن وتمحور رأسمال حول عقار ضخم الجهد الذي يجب القيام به. فالعقار أصبح له اليوم أبعاد متعددة وأصبحت مشاكله تتصدر كل المشاريع السكنية لأن طبيعته القانونية والإقتصادية والإجتماعية زادت تشعبا بازدياد الطلب وعدم سن إطار قانوني يكفل التوازن الضروري بين العرض والطلب ونظرا للدور الحيوي الذي يلعبه العقار فإننا لا يمكن أن نعتبره مجرد مورد عادي تتحكم فيه ضغوط وتقلبات السوق فالعدالة الإجتماعية وضرورة تهيئة المجالات الحضارية وتمكين المواطنين من الأراضي الضرورية لبناء مساكنهم تستلزم إعادة النظر في مفهوم العقار لجعله ينسجم مع متطلبات المصلحة العامة كاقتناء الأراضي من طرف الدولة وتجهيزها وبيعها كعملية منفردة لا يمكن أن تعطي نتائجها إلا إذا كانت مصاحبة بمجموعة من المعطيات العمرانية تضع نظرة المستبقل الواضحة النمو العمراني من جهة وبوسائل مالية لاقتناء الأراضي وتكوين رصيد كافي للتدخل في السوق العقاري، من جهة ثانية وبانشاء جهاز تناط به مهمة التنشيق وتسير أنواع الملكيات العمومية والسهر على تكوين رصيد عقاري والتدخل كملا استدعت الضرورة توازن السوق ذلك من جهة ثالثة والمصدر المالي لتمويل عملية التوازن العقاري يأتي من مخططات التعمير نفسها فالتعمير يجمل في طياته مجموعة من القرارات والتدابير التي ترفع القيمة الحقيقية للعقار الغير المبني بمجرد اتخاذها، فتوسيع المدار الحضاري يعني بالضرورة ارتفاع أثمان الأراضي الجديدة التي يستوعبها فأول تدبير استراتيجي يتعلق بمدى القدرة على تعبئة الأراضي الحضارية ففي ضواحي مدينة يجب خلق مناطق ذات أسبقية للتعمير وإعطاء ملاكيها مهلة محددة لتهيئتها وفي حالة عدم قيامها بالعمل على خلق منطقة للتهيئة بالتشاور تعطى لمهيء عمومي مهمة إعدادها أما ثاني تدبير استراتيجي فيتعلق بتعميم الضريبة على الأراضي الغير المبنية وعلى البنايات الغير المسكونة لأن هذا التدبير من شأنه أن ينمي العرض في مجال الإسكان أما التدبير الثالث فهو أساسي إذ يتعلق بضرورة تدخل الدولة في تنظيم المجال العقاري وذلك من أجل تحكم أفضل في المضاربات العقارية وتوحيد الأنظمة العقارية وخلق مخاطب عمومي واحد. أما في ميدان البيئة فإن أي تحليلنا للوضعية الحالية يعطينا فكرة عن مدى ضرورة التدخل السريع لتأمين استمرارية التوازن الإنساني الذي يعيش فيه فإعداد ميثاق وطني للمحافظة على البيئة أصبح ضرورة تفرضها الرؤية المستقبلية للتطور الذي تعرفه علاقة الإنسان ببيئته وذلك من أجل تحقيق الأهداف الأساسية التالية: تحسين إطار عيش الإنسان بطريقة تكفل سلامته الفكرية والبدنية والإجتماعية. ضمان تسيير عقلاني للموارد الطبيعية يكفل ضمان التوازن بين الطبيعة والإنسان، جعل البيئة إنشغال ضمن استراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك في إطار شمولي لتأمين التنمية المستديمية فالمحافظة على البيئة هي قضية الجميع ودور الإدارة يبقى سن سياسة بيئية بطريقة واضحة وتحديد مسؤولية الجميع وعلى جميع الأصعدة وعليها أن توجه المبادرات نحو سلوك يكفل المحافظة على البيئة وتأمين إطار عيش سليم للأجيال المقبلة. أما الجماعات المحلية

فإنها تعتبر اللبنة الأساسية لكل مبادرة للحفاظ على البيئة ولذا يجب تأكيد دورها في هذا الميدان وتوضيحه وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية لكي تقوم بدورها على أحسن وجه. أما الأفراد فمسؤوليتهم في الحفاظ على البيئة جد مهمة لأن سلوكهم اتجاه البيئة هو الذي يحدد جوانب تطورها لذا يجب أن تتدخل الدولة مع الجماعات المحلية عبر حملات مكثفة ومنظمة للتوعية وأن تجعل البيئة عنصرا من عناصر التربية في كل مراحل التعليم. إن المحافظة على البيئة هي قضية الجميع لهذا يجب تأكيد دور الجماعات المحلية في المحافظة على البيئة وترسيخه وإعطاء الجهة دورا فعالا يكفل قيامها بتحقيق التوازن البيئي داخل الجهة والتنمية البيئية من أهدافنا الأساسية التي ننطلق منها وذلك لإيماننا بأن العيش في بيئة سليمة حق أساسي من حقوق الإنسان يكتسي أهمية خاصة لأنه من جهة حق جماعي وفردي ومن جهة ثانية لأنه يتعلق بحق لا يمكن ممارسة الحقوق الأخرى بدونه ألا وهو حق البقاء. هذه بعض المبادئ التي نشترك في الإيمان بها مع الحكومة نشترك في الإيمان بها مع حكومة التناوب والتي سنساندها نعمل على تنفيذها بتصويت لمصلحة هذه الميزانية وذلك لتمكينها من كل الوسائل الضرورية لتنفيذ سياستها وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا العزيز والسلام عليكم ورحمة الله تعالى .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم .

أنتقل الآن إلى فريق الحركة الديمقراطية والإجتماعية وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد الحاج الطاهري فليتفضل.

المستشار السيد الحاج الطاهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية والإجتماعية لمناقشة ميزانية وزارة البيئة برسم السنة المالية 99-2000 في البداية لا بد من الإشارة أن الطموحات التي عبر عنها السيد الوزير هي دون حجم الإعتمادات التي رصدت لهذه الوزارة وذلك اعتبارا لتنمية البعد البيئي في المجال التنموي والإيكولوجي وفي الحفاظ على التوازن الطبيعي هذه الأهمية تستقي مشروعيتها من كون البيئة أصبحت تنذر بالخطر نتيجة ال والإستغلال السلبي للموارد الطبيعية وغياب الوازع الأخلاقي في تحمل مسؤولية انقادها من آفات وكوارث طبيعية تعرضها لخطر الإستمرار ينعكس سلبا على الحياة الإنسانية وتجازف بمصير الهوية البيولوجية للأجيال المقبلة وباعتبار المغرب جزءا من المنظومة الدولية، فإنه لا محال سيتأثر بتفاقم الوضع البيئي الدولي ولقد سبق له أن أنظر المنتظم الدولي على لسان جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بخلق قوة للتدخل في حالة حدوث أزمات بيئية ونظام عالمي عادل للمحيطات خاصة وأن المغرب موقعه جيواستراتيجي يعتبر قبلة دولية مهددة بالتلوث والآفات الطبيعية على البيئة بحرا وبرا وجوا. السيد الوزيز يشهد المغرب اتلافا فضيعا لفضائه الغابوي حيث تقدر المساحة الغابوية التي يتم إتلافها سنويا 4500 هكتار وهذا أمر خطير سيما وأن الغابة تلعب دورا هاما في المحافظة على التربة من الإنجراف وعلى الموارد المائية وبالتالي خلق توازن بيئي لذلك ومن منطلق التضامن الحكومي فإنه يتعين المحافظة على الوعاء العقاري للملك الغابوي وتنفيذ المخطط التوجيهي الذي سبقت أن أعلنت عليه وزارة المياه والغابات بفرش 500 ألف هكتار خلال العشر السنوات المقبلة هذا إضافة إلى إعادة استيطان الأنواع الحيوانية والنباتية المنقرضة واستصلاح الأحواض المائية ومحاربة زحف الرمال والتصحر، إذن البعد الغابوي جد هام في المجال البيئي والتدابير التي يتعين اتخاذها للمحافظة عليه تكتسي بعدا استراتيجيا سواء فيما يتعلق بما سبق ذكره أو فيما يتعلق بالوقاية من الحرائق أو مكافحة الطفيليات أو تنظيم القنص والصيد أو تقوية وسائل التدبير والحراسة أو تكثيف التشجير أو المحافظة على التربة من الإنجراف أو محاربة رحف الرمال أو أعداد تصاميم تهيئة للغابات أو تنمية الموارد الغابوية دون إغفال مسألة هامة وهي زجر المخالفين. المخالفين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين ،

هناك نقطة هامة كذلك وتتعلق بالمياه بحيث تعتبر ندرة المياه وتلوثها من أهم العوامل المؤثرة على البيئة ومن هنا تبرز ضرورة وضع استراتيجية مندمجة لاستغلال الموارد المائية وتنميتها وتدبيرها لذا يجب استعمال الماء استعمالا معقلنا والحفاظ على التجهيزات المائية الموجودة ومحاربة ترسبات السدود كما يتعين إدماج العامل البيئي في سياسة تخطيط المائي ولبلوغ هذه الأهداف يجب إتمام الإطار المؤسساتي والقانوني لقطاع الماء وفي هذا الإطار أركز على العالم القروي الذي يعرف وضعا كارثيا في مجال المياه بحيث أن المؤثرات المناخية المتسمة بالجفاف وخاصة بالمناطق الجنوبية قد أثرت سلبا على حقينة المياه الجوفية مما يجعل البحث عن الماء أمرا صعب المنال وحتى أنه إن وجد فإنه يكون ذا مواصفات مخالفة للصحة والبيئة كما أن نظرته تسبب في انتشار الطفيليات لذلك يتعين الإلتفاف إلى هذا الجانب بكل ما يستحقه من عناية واهتمام في إطار الإهتمام بالعالم القروي. السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين يتوفر المغرب على أشرطة محيطية ونهرية هامة لكن الملاحظ هو أن المحيطات والأنهار تتعرض للتلوث باستمرار مما يهدد رصيدها السمكي وحتى الجمالي وهي عرضة دائما إلى الترسبات والنفايات الحضارية والصناعية مما يتسبب في أضرار خطيرة بالبيئة تهدد كذلك صحة المواطنين ويؤثر على التدفق السياحي. تعتبر الجماعات المحلية معنية بدورها بلعب دور هام في المجال البيئي ولكن اعتبارا لكون هذا الاهتمام ولم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب فإن الدولة مدعوة للعب دورها كاملا في المحافظة على البيئة أو دعوتها للتنسيق بصيغ مختلفة وذلك في مجالات تدبير الماء معالجة النفايات الصلبة والسائلة، إصلاح وتوسيع شبكة التطهير وكيفية جمع ومعالجة النفاية الحضارية تكثيف التوعية، إعادة تهيئة التراب الوطني، الأخذ بعين الإعتبار في إنجاز التصاميم التنمية والتهيئة الحضرية والجهوية بالبعد البيئي تنمية الرصيد العقاري وحماية الملك الجماعي الخاص واستغلال الملك العقاري، اتخاذ تدابير خاصة بالتلوث الذي تحدثه الشاحنات والحافلات والسيارات داخل المدن إعادة النظر في المواقع لرمي النفايات الصلبة بالمدن، إعادة النظر في مواقع بعض المعامل التي تؤثر سلبا على البيئة وعلى صحة الإنسان كمعمل "الفرشي" بسلا مثلا، محطات معالجة المياه المستعملة .

في هذا الصدد نتساءل أين وصل مشروع محطة دراركة في أكادير من خلال عرضكم السيد الوزير يتبين بأن العمل تركز فقط على إنجاز دراسات وتكوين لجن. أي أن وزارة البيئة لم تقم بأية إجراءات عملية على المستوى الحفاظ على المجال البيئي ربما يرجع الأمر إلى ضعف الإعتمادات المالية المخصصة لهذه الوزارة أو لتداخل الإختصاصات بين مختلف القطاعات منها الداخلية، المياه والغابات والتجهيز إلى آخره. لذلك نطرح التساؤل حول اختصاصات هذه الوزارة، وما هو حجم تدخلاتها في جميع الميادين ذات العلاقة بالبيئة وكيف يتم التعامل مع مختلف القطاعات المتدخلة في المجال البيئي ومن بينها الجهات والجماعات المحلية. إن الوزارة مدعوة إلى دعم ترسنتها القانونية وإخراج مشاريع القوانين التي تحدث عنها العرض إلي حيز الوجود وتجديد القوانين التي أصبحت متقادمة ومتجاوزة، هذا علاوة على القيام بحملات توعية فعالة وناجحة وخاصة في الوسط القروي وكذا تفعيل المعاهدات الدولية التي تفنن هذا المجال وربط جسور التعاون مع المؤسسات الدولية المختصة والبحث عن تمويلات لمختلف المشاريع التي تعتزم الوزارة إنجازها وخلق مندوبيات ومكاتب جهوية على الأقل على مستوى جهات المملكة.

إن سلامة البيئة لها ارتباط وثيق بسلامة الحياة ونظرا لأن مشروع الميزانية لا يستجيب لهذا الطرح فإننا نعلن تصويتنا ضده وشكرا للسيد الرئيس، السيد الوزير، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

أنتقل الآن إلى الفريق الديمقراطي وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد الديبوني فليتفضل.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي للمساهمة في مناقشة الميزانيتين الفرعيتين لكل من القطاع العام والخوصصة والتوقعات الإقتصادية والتخطيط. إن البطئ الذي طال مراجعة قانون الخوصصة الناتج حتما عن غياب إستراتيجية واضحة للحكومة إزاء هذا القطاع فوتت على بلادنا فرصة لا تعوض وجمد طموح الراغبين في الإستثمار، وحد من تدخلات المبادرات الفردية والجماعية على أساس أنها الخيار الأمثل والطريق الأسلم لتلبية حاجيات إقتصادنا الوطني وفي هذا الإطار اسمحول لي أيها السادة بأن أحيلكم على مخططات مداخل الخوصصة المتوقعة في مشروع الميزانية العامة للدولة ومقاربتها مع لائحة المؤسسات المزمع خوصصتها بموجب قانون الخوصصة لتعرفوا الحقيقة الغالبة أثناء التنصيص على حجم مداخيل هذا القطاع مما يجعلنا بجزم بعد دراستنا للميزانية الفرعية لقطاع الخوصصة وكذا مشروع القانون المالي بأن التدبير المالي والإقتصادي في هذه الميزانية سوف لن يؤدي إلى الإخلال بالتوازنات المالية والرفع من نسبة العجز المفقودة، سيدي الرئيس إن الهدف هو القاعدة العامة التي أسس عليها مفهوم الخوصصة كخيار استراتيجي كانت له أبعاد تنموية اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال توجيه مواردها نحو توسيع قاعدة الإستثمار وتوفير فرص الشغل وليس البحث عن موارد مالية صرفت لتغذية الميزانية العامة للدولة وهذا ما كانت تطالب به الحكومة قبل تحملها مسؤولية تدبير الشأن العام لكن الملاحظ اليوم أن التوجهات النظرية والدراسات الأكاديمية التي كانت تؤطر المعارضة السابقة عجزت الحكومة في ترجمتها على أرض الواقع بإقحامها لمداخيل الخوصصة المرتقبة في تحديد نسبة العجز في 8,2٪ إلى جانب باقي المداخيل الأخرى الغير القارة ومهما يكن فإن وزارة القطاع العام والخوصصة كتوجه جديد اعتمدته الحكومة لإنجاح عملية الخوصصة وإصباغها بطابع الجدية والشفافية اللازمتين لم تستطيع تحديد مسؤوليات المتدخلين في قطاع الخوصصة وخاصة منها لجنة التقويم التي كانت محطة انتقادات واتهامات خطيرة استندت عليها الحكومة السابقة في تأسيس مواقف معارضتها من أجل الوصول إلى تسيير الشأن العام وها نحن اليوم نسجل بأسف شديد عدم المصداقية والتصالح مع الواقع بل التواضع مع الوضع القائم ومعايشته دون أدنى اجتهاد وابتكار في إدخال مناهج جديدة لتدبير قطاع الخوصصة بل ما يمكن استنتاجه هو التراجع عن هذا الإختيار باعتماد الحكومة سياسة تهوية أموال المؤسسة العمومية لتقوية مناعة تدخلاتها الإقتصادية والإجتماعية وهو ما يفيد الإرتجال وعدم إحكام منطق الإلتزام بالإختيارات الواضحة على اعتبار أن الخوصصة وسيلة لفتح المجال أمام جمهور واسع من صغار المدخرين وبرفع عدد المساهمين الخواص المتدخلين في بورصة القيم إضافة إلى تعزيز رؤوس الأموال الأجنبية إنسجاما مع الوظيفة الأساسية لهذا القطاع في تعزيز مجالات الشغل والإستثمار والإدخار. سيدي الرئيس ولإنجاح السياسة المالية والإقتصادية ببلادنا يتعين بناء توقعات اقتصادية سليمة وهذا ما تطلع به وزارة التوقعات الإقتصادية والتخطيط، هذا القطاع الذي له مسؤولية القيم بمقاربة جديدة لتدبير التنمية المستقبلية من خلال وضع أدوات فاعلة للتحكم في وثيرة النمو وتأهيل الإقتصاد الوطني وبالتالي إنعاش قطاع التشغيل لكن يتضح من الخطوط العريضة وتوجهات الحكومة إزاء هذا القطاع وكذلك من خلال منهجية العمل والإستراتيجية المتبعة في تحضير المخطط الإقتصادي والإجتماعي لسنة 1999-2003 أنها ترتكز على توجهات نظرية وأكاديمية يغلب عليها طابع الإسقاطات المركزية لبناء توقعات متوسطة وبعيدة المدى مع العلم أن هذا الصنف من التدابير في غياب منظور اقتصادي واجتماعي يأخذ بعين الإعتبار الظروف الطبيعية والمناخية وتحولات العنصر الخارجي لا يمكنه أن يرصد المعطيات الحقيقية وتمحيصها بغية بناء توقعات تتماشى والمنظور الإستراتيجي لسياستنا المالية والإقتصادية خصوصا وأن التدبير الحكومي في القطاعات الحيوية والبالغة الأهمية المتبعة لحد الآن من خلال قوانين المالية للتحكم في العناصر المؤثرة في تشجيع الإستثمار لا زال يطبعها البطئ والتردد وحسب منظورنا فإن

المخطط المنتظر تقديمه إلى البرمان ينبغي أن يدخل في علاقة عضوية مع المخططات الجهوية والمحلية ليس بالمنظور المعمول به في هذه التجربة لأنه كيف يمكن للجماعات المحلية والجهات أن تحضر مخططها في حدود التمويل الذاتي مع العلم أن بعضها إن لم نقل أغلبيتها لا تتوفر حتى على إمكانيات التسيير فبالأحرى رصدت الإعتمادات لبرامج تنموية تمتد على المدى المتوسط والبعيد لذلك نعتقد جازمين ونتمنى أن لا تكون خاطئين في أن مشروع المخطط سيكون من منظور أحادي ومركز ونظرا لتداخل الآليات المتحكمة في ضمان وثيرة النمو المستديمة إنه قد حان الوقت في ظل التغير المفقود إيلاء عناية خاصة بالمجلس الأعلى للحسابات الذي أصبحت له مكانة دستورية والإسراع بإخراج المجالس الجهوية إلى حيز الوجود قصد تقوية آليات المراقبة وهذا يتطلب الرفع من الميزانية المخصصة لهذا المجلس لأن وثيرة عمله لحد الآن لم ترقى إلى الطموحات المنشودة ولعل عدم مواكبة تصفية القوانين المالية لمشاريع القوانين المحالة على البرلمان أكبر دليل على ذلك ونظرا لتباعد الروابط بين ما جاء به البرنامج الحكومي وما عكسته الميزانيات الفرعية لهذه القطاعات فإننا سنصوت ضدها .

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم أحمد السنتسي فليتفضل

المستشار السيد أحمد الستتسي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي السيد الرئيس أن أتدخل في ثلاث قطاعات وهي قطاع التجهيز والنقل والملاحة التجارية وكذلك قطاع التعمير والبيئة والإسكان. يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز واعتبرها مناسبة لإبراز دور هذه الوزارة في مجال التنمية الإقتصادية وتوفير الظروف الملائمة للعيش في البوادي والحواضر نظرا لحيوية الإختصاصات الموكولة إليها والتي تتلخص كما ذلك في مناقشة ميزانيتها في المحاور الآتية :

1- الشبكة الطرقية.

2- قطاع المياه.

3-الموانئ والأرصاد الجوية، قطاع البناء والأشغال العمومية.

ومن المعلوم أن الشبكة الطرقية تشكل الشريان الأساسية للإقتصاد الوطني وبدونها لا تتوفر الشروط الأساسية لأية تنمية اقتصادية واجتماعية ولا يمكن تجاهل المنجزات الكبرى التي عرفتها بلادنا خلال العقود الأخيرة لتطوير شبكتنا الطرقية بالرغم من الوثيرة البطيئة التي اتسمت بها الأشغال في هذا المجال بل والتواضع في الإمكانيات التي رصدت لهذه الغاية، وإذا كان الطريق السيار الذي يربط حاليا بعض مدن المملكة يشكل إحدى المنجزات الهامة بالنسبة لبلادنا التي تعتبر جسر التواصل بين أوربا وإفريقية فإننا نلاحظ أن هذا المشروع لا يتوفر على جميع المتطلبات من الخدمات والوسائل الترفيهية مثلما هو الشأن بالدول التي تتوفر على تجربة رائدة في هذا المجال كما أن التكلفة المطبقة حاليا على المستفيدين تعتبر جد مرتفعة مقارنة مع مستوى الدخل الفردي للمواطن المغربي وهذا ما برر تساؤلي حول مصير المداخيل والأرباح التي تحققها الشركة المختصة والأسباب التي تجعلها غير قادرة على توفير كافة الخدمات الضرورية لمستعملي الطريق السيار وماهي الصيغة التي سوف تتخذها لتوفير المحطات الضرورية للمسافرين من أجل الإستراحة عند الضرورة غير أن هذا الإنجاز لا يمكنه أن يعوض النقص الذي تعانيه الشبكة الوطنية برمتها نتيجة انعدام الصيانة المستمرة والدائمة لهذه الشبكة التي أصبحت تعاني من التهميش والإهمال لدرجة أصبحت أجزاء منها تعرض حياة المواطنين للخطر بسبب حوادث السير التي تسببها لهم رداءتها. وإذا كانت

الحكومة عاجزة عن صيانة هذه الشبكة فكيف لها أن تفك العزلة عن العالم القروي الذي ظل ولا زال يعاني من الحرمان هذه العزلة التي تشكل إحدى العوامل التي أثرت سلبا على التمدرس في العالم القروي وإحداث المرافق الصحية والإجتماعية والثقافية بالبادية المغربية مما يجعل المواطن المحروم يفك العزلة عن نفسه بالهجرة إلى المدينة بحثا عن أبسط شروط العيش التي تمناها طويلا دون جدوى هذه إحدى المعضلات التي يعاني منها العالم القروي ولكن لن تكون هي الوحيدة مادام هذا العالم يعيش في الحرمان من الماء الذي هو أساس الحياة والبقاء وهذا ما يدفعني إلى أن أتطرق إلى الماء الصالح للشرب والإشكاليات التي يطرحها في الوقت الراهن.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشادة بالسياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله التي نهجتها جلالته ببناء السدود عبر أقاليم المملكة مما مكن بلادنا من توفير كميات هائلة من هذه المادة التي شكلت إحدى الدعائم الأساسية لاقتصادنا الوطني ووفرت لنا مخزونا يلبي حاجياتنا على مستوى المدن الكبرى والمراكز الصغرى وعلى حكومة التغيير أن تأخذ هذا المجال بأقصى ما يمكن من العناية والإهتمام وأن تبرهن على قدرتها لتلبية حاجيات الطبقة المحرومة في العالم القروي التي يشكل الماء الشروب بالنسبة لها عامل أساسي وذلك باتخاد إجراءات عملية بتزويد السكان بالمناطق المحرومة بالماء الصالح للشرب بالوسائل والإمكانات المتاحة لدى الجماعات المحلية كما يتعين على حكومة التناوب أن تتخد إجراءات منصفة لرفع الحيف على الطبقة ذات الدخل المحدود في تكلفة الماء التي تؤديها والتي ليست في متناول مستواها المعيشي موازاة مع الإجراءات لحماية ثرواتنا المائية من الإهدار من طرف بعض الفئات الإجتماعية التي لا تعجزها الإمكانيات المادية لمواجهة تكاليف هذا المضمار.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

تشكل الموانئ إحدى الإنشطة الكبرى لوزارة التجهيز نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية لشواطئنا التي تمتد من طنجة إلى الكويرة ونأمل أن يتم تسريع وثيرة إنجاز المشاريع المبرمجة لاستكمال الأشغال في المدن التي يشكل الميناء لها عاملا أساسيا وحيويا بالنسبة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية مثل الحسيمة والعرائش والسعيدية وغيرها من المدن ونتمنى أن لا تحرم المقاولة الوطنية من المساهمة في بناء الأوراش الكبرى المقررة في هذا الشأن إذا كانت تتوفر على شروط والمواصفات المطلوبة علما أننا لسنا ضد المنافسة إذا كانت تهدف إلى ضمان خدمات جيدة وبأقل تكلفة وفي سياق المشاريع الكبرى الموكولة لهذه الوزارة في مجال البناء نرى أن المساعدة التقنية التي تقدمها لبعض المرافق الدولية ينبغي أن تتسم بالمرونة وأن تساهم في بلورة وإبراز الطابع المعماري الملائم لكل منطقة اجتناب الأسلوب الإرتجالي الذي يطبع بعض المشاريع التي تكتسي طابعا استعجاليا مثل بناء المؤسسات التعليمية بالعالم القروي باستعمال البناء المفكك أو غيرها من المرافق الصحية أو الإجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

هذه بعض الملاحظات والإقتراحات أنجزتها في عجالة في إطار مناقشة قطاع التجهيز أرجو أن تؤخد من الحكومة المحترمة بعين الإعتبار التي سوف تتخذها في صيانة شبكتنا الطرقية أو توفير الماء الصالح للشرب لساكنة العالم القروي وفي مجال استكمال المشاريع والمنجزات والاختصاصات الموكولة إليها وسنبقى دائما مؤيدين للجوانب الإيجابية لسياسة الوزارة في إطار النقد البناء التي تمارسه نهجا وسلوكا.

أما فيما يخص السيد الرئيس، قطاع النقل إن النقل يشكل إحدى الأدوات الأساسية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية باعتباره الوسيلة الناجعة التي تربط جسور التواصل بين جهات وأقاليم المملكة وبين الحواضر والبوادي مثلما هو الشأن بالنسبة لربط بلادنا بأقطار العالم وانطلاقا من هذا المبدأ فإن هذا القطاع يحتاج إلى المزيد من العناية والاهتمام حتى يتمكن من أداء دوره الطلائعي في مجال التطور الإقتصادي والاجتماعي لبلادنا وحتى لا يبقى بعض

مناطق المملكة شبه معزولة أو محرومة من وسائل النقل التي يتطلبها الظرف الحالي وفي هذا الصدد أريد أن أؤكد على المسؤولية الجسيمة التي تتحملها وزارة النقل والملاحة التجارية في مجال الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين عبر الطرقات باعتبارها الوزارة المسؤولة عن منح السياقة ومراقبة السيارات وفق القوانين الجاري بها العمل إننا نتابع باهتمام بالغ الحوادث الأليمة التي تقع يوميا بمختلف أنحاء المملكة والتي كثيرا ما تعود أسبابها إما للسلوك المزاجي للسائقين أو للحياة التي توجد عليها السيارات أو الحافلات المخصصة للنقل العمومي وكل واحد منا يقدر الخسائر الجسيمة التي تنتج عنها هذه الحوادث سواء على المستوى البشري أو على المستوى المادي وكما يقدر العبئ الذي تشكله هذه الحوادث على الاقتصاد الوطني. وللتصدي لهذه الظاهرة اعتقد أن الواجب الوطني يتحتم علينا أن نواجهها بروح وطنية عالية ومسؤولية كبرى لأنها تشكل معضلة وطنية ينبغي أن تبذل الوزارة مزيدا من الجهود في التعاون مع كافة الآليات الوطنية والجهات الحكومية الأخرى من أجل القيام بحملات تحسيسية تعبأ لها جميع الكفاءات الوطنية من ذوي التخصصات حتى يتمكن المواطنون من استيعاب أهمية الأسباب والمسببات لهذه الحوادث التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على المجتمع المغربي في الأرواح والممتلكات وفي هذا الإطار أيضا أريد أن أؤكد على أهمية التنسيق مع الجهات المسؤولة على السهر على تطبيق قوانين السير دون إفراط ولا تفريط وإذا أردنا لهذا القطاع يتطور لمواكبة التطورات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا على الوزارة الوصية أن تفكر في صيغة جديدة لتكوين السائقين علما أن هذا المجال يمكن يشكل إحدى المنافذ لامتصاص الشباب العاطل ومهما يكن من أمر فإن هذا المجال يحتاج إلى فتح نقاش مع أرباب المهن قصد الإلمام بجميع القضايا التي تطرحها سلامة المواطنين عبر الطرقات. أما فيما يتعلق بالنقل الجوي فإننا تعتبر أنما تقوم به الخطوط الجوية المغربية من مجهودات لا يستهان بها لربط بلادنا بأهم عواصم العالم وإن كانت الأسعار المطبقة على الرحلات التي تقوم بها جد مرتفعة مقارنة مع الشركات العالمية التي تخوض في عالم المنافسة ولقد جديرا بشركتنا الوطنية أن تعتني بفك العزلة على عدد من مدن المملكة والسهر على ضمان حركة دائمة ومستمرة علما بأنها تتوفر على مطارات أعدت لاستقبال الطائرات الكبرى وإننا نسجل النتائج السلبية في هذا القطاع حيث حرمت عدة مدن في المملكة من الرحلات الداخلية التي كانت تربطها بالعاصمة الإدارية والاقتصادية مثل كلميم وتطوان وطنجة والراشدية على سبيل المثال لا الحصر. وأملنا ألا يطغى الطابع التجاري للشركة على هذا الجانب وأن تأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي يمكن أن تشكله هذه الرحلات في مجال الاستثمار بهذه المناطق النائية من المملكة أما على مستوى النقل عبر السكك الحديدية فإننا نسجل إيجابيات مجهودات الدولة في سبيل تطوير هذا النقل وجعله يواكب المستجدات في هذا الميدان إلا أن حصر التجربة في فضاء جغرافي ضيق ينحصر ما بين الدار البيضاء والقنيطرة يجعلنا نطالب الجهات المسؤولة عن هذا القطاع إلى التسريع بإنجاز مشاريع جديدة بدلا من الإكتفاء بما هو موجود علما أن الجهوية التي أصبحت تشكل إحدى الدعائم الأساسية في التوجهات الاقتصادية لبلادنا أصبحت تفرض خلق توازن في المنشآت بين جميع جهات المملكة وفي هذا السياق فإننا لا ننسى الرؤية المتبصرة لجلالة الحسن الثاني نصره الله الذي أوصى بإحداث خط السكة الحديدية الذي يربط بين مراكش وأقاليمنا الصحراوية المسترجعة وكذلك من طنجة إلى تطوان. إن الحديث عن النقل يشكل مناسبة ونحن على أبواب العطلة الصيفية التي تقترن بعودة عمالنا بالخارج إلى أرض الوطن إلى أن أشير من جديد إلى المعانات التي يتعرض لها عمالنا بالطرقات مما يحتم علينا أن نجند مرة أخرى إمكانياتنا لمساعدة هذه الفئة من المواطنين على تخطي الصعاب والعراقيل التي يعانون منها ذهابا وإيابا أليس من المفيد في مثل هذه الحالة أن تعمل الجهات المسؤولة بوزارة النقل والملاحة التجارية على خلق حوافز جديدة للمعنيين بالأمر كي يستعملوا وسائل النقل الجوية والبحرية ربحا للوقت ودرعا لأخطار الطرق تلكم سيدي الرئيس بعض الملاحظات والإقتراحات أبديها باسم الفريق الديمقراطي في مناقشة ميزانية هذا القطاع الذي لم يرقى بعد إلى المستوى الذي نطمح إليه جميعا والذي لا زال يطلب الكثير حتى يساير ركب التقدم والتطور نرجو أن تأخذها الحكومة بعين الاعتبار.

أما فيما يخص البيئة والتعمير والإسكان أود أن أسجل إيجابية جمع هذه القطاعات في قطب واحد نظرا للتكامل والترابط الذي يطبع العلاقات بين هذه المجالات ومن شأن هذه الصيغة أن تمكن من ضبط الأمور وخلق ديناميكية جديدة في هذا القطاع الذي يشكل إحدى الاهتمامات الأساسية للمواطنين والذي تنبني عليه جل المخططات الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بإعداد التراب الوطني فإن المجهودات مشكورة قد بذلت في هذا الباب وأنجزت مشاريع كبرى ساهمت إلى حد كبير في توفير الظروف والمناخ الملائم لمشاريع اقتصادية واجتماعية مثل خلق مناطق صناعية وإحداث مؤسسات اجتماعية وتربوية وثقافية ونظرا للأهمية القصوى لهذا القطاع فإن الأمل معقود على حكومة التناوب والتغيير لتبلور الخطاب السياسي الذي روجته دوما إلى واقع ملموس يمكن المجموعات الحضارية والجماعات القروية من توفير مخططات في هذا المضمار تتيح لها إحداث مشاريع تنموية في حدودها الترابية وفي هذا السياق فإننا مع المبادرات التي سوف تتخذ في هذا الشأن للتغلب على الصعوبات وتذليل العقبات حتى نوفر لمناطق المملكة الأرضية الصالحة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود وتقليص الفوارق بين الجهات والأقاليم فإعداد التراب الوطني هو مشروع وطني لا يقبل التجزئة لأنه يندرج ضمن مفهوم وطني ينبغي أن يطبعه الإنسجام والتكامل في الرؤية والتوجيه ووفق منظور متطور أما على مستوى التعمير فإن التوجيهات الملكية السامية ينبغي أن يشكل الهاجس الدائم والحاضر بأذهاننا خصوصا وأن خلال الملك الحسن الثاني نصره الله شديد الحرص على أن تحتفظ مدننا وقرانا بطابع عمراني يستمد جذوره من أصالتنا المغربية وهندستنا المعمارية التقليدية العريقة ولقد اتخذت الحكومة السابقة إجراءات وسنت قوانين لهذا الغرض ونتمنى من حكومة التغيير أن تعمل للقضاء على ظاهرة التسيب التي تطغى على هذا القطاع. أما في مجال المضاربات العقارية التي تزيد في أزمة السكن أو بتشجيع البناء العشوائي الذي حول أحياءا بكاملها إلى موطن لجميع مظاهر التخلف والبؤس ومواقع الإنحراف والجريمة بجميع أصنافها وأنواعها ويشوه بصورة جذرية الذوق المغربي الأصيل في الهندسة المعمارية ومهما كان حزم وعزم الوزارة في هذا المجال فلن يكون في مقدورها أن تتغلب على المشكل وحدها مما يستوجب تظافر جهود جميع الجهات الحكومية المعنية والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني بتوعية المواطنين بهذه الظاهرة والبحث عن الأسباب الحقيقية لها والتي تكمن كما هو معلوم في تدفق الهجرة القروية نحو المدن ومن هذا المنظور نرى في الفريق الديمقراطي أن الوقاية أحسن من العلاج والعلاج هنا يكمن في العناية بالبادية المغربية وتوفير الظروف الملائمة للعيش للمواطن بها حتى لا يرى من الهجرة الوسيلة الوحيدة للخلاص من المعاناة والحرمان الذي يعيش فيه الوسط القروي ولن تتمكن الجماعات المحلية والحضارية من المساهمة الفعالة في هذا الشأن إلا إذا توفرت لديها الإمكانيات المالية والبشرية والرصيد العقاري الضروري للقيام بمشاريع تنموية تمكن من إتاحة فرصة التشغيل على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي مما يدعو إلى التسريع بالفصل في مجموعة من الأراضي مثل أراضي الجموع حتى تتمكن كل مجموعة حضرية أو قروية من تحديد رصيدها في هذا المجال ونحن في الفريق الديمقراطي مع كل المبادرات التي سوف تتخذ في هذا المجال السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمين إذا كان قطاع الإسكان يشكل هاجسه المواطن فإن البيئة وما تطرحه من مشاكل والمخاطر التي أصبحت تهدد مجتمعات أصبحت كذلك في بلادنا تحتل الصدارة في اهتماماتنا الوطنية وإننا لمدركون هذه الخطورة وندعق حكومة التغيير أن تتخذ الإجراءات الفورية من أجل تحسيس المواطن أينما وجد بواجباته وحقوقه في هذا الشأن على أن الحفاظ على البيئة مسؤولية جماعية وإرادة ساسية على الحكومة أن تترجمها إلى مشاريع عملية تمكن المواطن من الاطلاع بدوره كاملا غير منقوص في هذا الشأن وتجعل كل واحد أمام مسؤولياته سواء المستوى الحكومي أو على مستوى الجماعات الحضارية أو القروية التي تتحمل المسؤولية الأساسية في نظافة المدن والقرى وتتوفر على صلاحيات واسعة للتخطيط في المجال الصناعي والعمراني هذه السيد الرئيس ما أود أن أساهم به في هذه المناقشة واسمحوا لي وكما يقول تعالى وهو أصدق القائلين :

{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن عن فريق الحركة الشعبية إلى المستشار المحترم السيد مولاي إدريس العلوي فليتفضل.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي :

شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زملائي المستشارين المحترمين،

أعتلي على بركة الله هذه المنصة الموقرة وأتشرف بتناول الكلمة بتفويض من زملائي في فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية ونيابة .. هي لإسماع صوت الشعب من خلال ممثليه ففي هذا الإطار أعتز بالتغيير بالصراحة المعهودة والشفافية المعتادة لأوضح موقف فريقي من مشروع الميزانية الفرعية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة هذا القطاع الذي نعتبره في فريقنا الحركة الشعبية من القطاعات الإستراتيجية وأحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا لمن حيث الرواج الإقتصادي بمختلف المهن المرتبطة بالعمران والهندسة المدنية ولمن حيث تنظيم النشاط الصناعي والتجاري والتغطية الاجتماعية والصحية في إطار سليم وفي بيئة نظيفة ناهنك في الدور في تثبيت الهوية الوطنية والثقافة المغربية العريقة وتكييفها وبلورتها في نسيج عمراني واجتماعي واقتصادي.. وجميل السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زملائي المستشارين المحترمين بعد عرض وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة والميزانيات المختصة لكل قطاع على حدى وبعد دراسته دراسة وافية ومستفيضة ومناقشته وتحليله والرد عليه واتخاذ موقف بشأن مضامنه وتوجهاته وفلسفته وقدرته لإشفاء ضمأ وغبة المواطنين كنا نتمنى أن من صميم قلوبنا ليكن استغرابنا في الخطاب وغياب بلورته في أرض الواقع ما زالت الحكومة كأنها في المعارضة تتأسف على البناء العشوائي والتلقائي اليوم وتشكو من عدم وجود تصور شامل لإعداد التراب وعدم إدماج البيئة في كل عمل ونشاط اقتصادي وهذا أمر لا نقبله في المعارضة الوطنية لأن زمام الأمور ومقاليد الحكم بيدها السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زملائي المستشارين المحترمين، إن موقفنا من موقع مسؤولية مجردة من أي ديمغوجية يفرض علينا الجدية والموضوعية والواقعية إيمانا منا أن الوقت قد حان لإرساء قواعد تعامل سياسي مطبوع بالتعاون والاعتراف والترحيب بكل عمل إيجابي من أي جهة كان مصدره والاعتراض والتصدي لكل مخالف لذلك من أية جهة كان مصدرها كذلك بعيدين كل البعد عن معارضة التعجيز والإنكار المطلق عزمنا في هذا البلد الأمين خلق أجواء التعاون المجدي والحوار السليم لجعل مؤسساتنا فاعلة ومساهمة في تجسيد اهتمامات الشعب المغربي وفي صناعة الخيارات المناسبة له.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارين المحترمين،

قبل الدخول إلى صلب الموضوع لا بد من الرجوع إلى تدخل السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى والبيئة أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية والتي تضمنت المحاور الأساسية حول القطاعات التي تدخل في مسؤولياته وقد احتفظنا بأهمها في اعتقادنا وسائله إلى متى يتم بلورة النظرية والنية في حسن التدبير بهذا القطاع إلى شيء معاش وإلى واقع يلمسه المواطنين كل يوم وخاصة في النقط الآتية : تنظيم حوار وطني حول إعداد التراب الوطني - مراجعة في أساليب ووثائق التعمير وإعداد التراب- تدعيم برامج السكن الإجتماعي في إطار الشراكة تهيئ وإعداد مناطق جديدة لإنعاش السكن الإجتماعي - تتميم مشروع 200 ألف سكن - إعادة هيكلة الأحياء الشعبية تتميم

الخصاص الواقع في التجهيزات- إدخال الجهة كعنصر أساسي في السياسة البيئية. السيد الرئيس المحترم إننا نثمن ما جاء به السيد الوزير من اقتراحات ومن برامج وإنه بالفعل برنامج طموح أفقيا وعموديا فقد أطعم السيد الوزير تدابيره بخطاب وأمور هامة وهي اللامركزية وعدم التمركز وإشراك جميع الفاطين في إعداد المجال وإعداد السكن الإجتماعي وتوفير العقارات اللازمة لذلك والكل في إطار بيئي تحترم فيه القواعد والقوانين وشروط النظافة والصحة والسلامة كل هذا جميل وجميل جدا ولكن ما أكثر الخطب وما أقل الثمرات إن الميزانيات التي هي بين أيدينا وقد حللنا ودرسناها فهي لا ترقى إلى إنجاز هذه الطموحات نحن نعتقد في الحركة الشعبية أن ميدان إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والإسكان ميادين عمل وأوراش ملموسة وتحتاج إلى اعتمادات جد مهمة يجب على الحكومة توفيرها لهذه الوزارة فمدننا تعاني من خصاص في التطهير في السائل والصلب الشيء الذي يجعل الأوساخ والقمامات وغيرها تشوه بيئة الإنسان المغربي. إن أحياءنا تعاني من نقص في التجهيزات من الطرقات، الواد الحار والكهرباء والماء الصالح للشرب. إن مدننا تعاني من هيكلة الأنسجة العمرانية نعم إن قرانا ومدننا تفتقر إلى الانسجام العام وإلى عدم التوازن في توزيع الأنشطة التجارية والاقتصادية والاجتماعية. أرى أن تصريح السيد الوزير الأول كان مركز في هذا المجال وقد جاء خطاب السيد الوزير إعداد التراب الوطني طموحا وجاء الميزانيات تعكس ذلك السيد الرئيس المحترم السادة الوزراء المحترمون، زملائي المستشارون المحترمون، قد غاب على تدخل السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والسكنى والبيئة أمورا نعتبرها بأهمية بمكان ويعتبرها الشعب المغربي من صميم اهتماماته لما لها من أثر لضمان عيشه واستقراره.

أولا: ماذا عن ملفات التجزيئات التي بقيت في رفوف الوكالات الحضرية بعون ترخيص ومصالح المواطنون معطلة. نعم، إن هناك العديد من الملفات الراكضة ف رفوف الوكالات الحضارية وهذا ماشي كلام راه موجود، في حين نحن في أمس الحاجة إلى مشاريع الإستثمار وإلى فرص الشغل هذا الإجراء لا يحتاج إلى درهم واحدة والذي يكمن في إطلاق صراح هذه الملفات.

ثانيا : ماذا عن تصاميم المدن والقرى تصاميم التهيئة والنمو والتعقيدات والمتاعب التي تعترض الجماعات الحضرية والقروية في المصادقة علي هذه التصاميم وهل خففت هذه المساطير كما وعد السيد وزير إعداد التراب الوطني بذلك.ثالثا : ماذا عن رخص البناء وهل تم توحيد التصور في الإجراءات من المسؤول عن الرخص والإستثمار يعني هل هي الجماعة أم إدارة ترابية أم المفتشية أم الوكالة الحضرية أو أعوان السلطة إن هذا الأمر يجب الحسم فيه والتعامل معه بكل حزم وجد. كم هي المشاريع التي لم ترى النور لكثرة العراقيل وهذا الأمر لا يتطلب درهم واحدة كذلك كلما توفرت الإرادة لذلك . رابعا: الإعتناء بالأحياء الهامشية أو المهمشة الناقصة في التجهيزات وما أكثرها في بلدنا فإن كانت هذه الأحياء لم يطلق عليها أحياء القصدير فيه تفتقر إلى شبكة التطهير وشبكة الكهرباء والماء الشروب والطرقات والمرافق الاجتماعية والثقافية. هذا الأمر قد علق في أمل ورجاء كبير في شخص السيد وزير إعداد التراب الوطني والمواطنون ينتظرون بفارغ الصبر الأخذ.. في هذا الشأن .

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارين المحترمين،

هذا ما أردنا التدخل فيه بعيدين كل البعد عن سلوك المعارضة من أجل المعارضة هدفنا في ذلك تنوير الرأي الوطني وتزويدكم قدر الإمكان بأمور باتت في ذهننا بالغة الأهمية ومرة أخري .. البرامج الطموحة التي عرضت علينا مع تحفظنا من الميزانية المتواضعة ونتمنى بلورة البرامج المواقع حاصل وإلى أمر ملموس في واقع المدن والقرى خدمة للصالح العام ولأجل مدن وقرى نظيفة ومنسجمة وجميلة للجميع يكون فيها العنصر المغربي مكرما وسط بيئة سليمة وفي انسجام معكم وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة :</u>

شكرا للسيد المستشار.

وأنتقل إلى فريق الحركة الوطنية وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد المنصوري كآخر متكلم في هذه الجلسة.

المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم ،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون.

يسعدني بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 99-2000 أن أتحدث باسم فريق الحركة الوطنية عنبعض الميزانيات المندرجة ضمن لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية وهي مناسبة تمكننا من التعبير عن مواقفنا بصدد مختلف القطاعات الواردة عبر .. قانون المالية والتوجيهات المسطرة برسم هذا المشروع المالي واسمحوا لي في البداية أن أتحدث عن الميزانية الفرعية للبلاط الملكي وهي مناسبة تستثمرها للتعبير عن ولائنا وإخلاصنا للعرش العلوي المجيد بقيادة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الساهر على أمن وآمال المواطنين وحامي حمى الملة والدين ونحن في فريق الحركة الوطنية نساند دائما ميزانية البلاط الملكي ونصوت لها بالإيجاب حتى تتمكن السدة العالية بالله من القيام بمسؤولياته المختلفة في أحسن الظروف خدمة للشعب المغربي الذي تشبث دائما بأهداب العرش العلوي المجيد أما بخصوص ميزانية الوزارة الأولى فيمكن القول أنها تقلصت بشكل ملحوظ قياسا مع الميزانيات الفارطة وهو ما يترجم التطبيق الفعلي لميثاق حسن التدبير وترشيد النفقات العمومية وبهذا يكون السيد الوزير الأول المحترم قد أعطى المثال الحي لكيفية تسيير الشأن العام وهي نظرة صحيحة لحد بعيد في إطار تعزيز دولة الحق والقانون كما نسجل إيجابية ما أقدم عليه سيادته فيما يخص فتح مكتب خاص بالشكايات داخل أروقة وزارته حيث وردت علي هما يقرب من 1000 شكاية وهي بادرة تؤسس كيف الدخول إلى عالم دولة الحق والقانون وذلك عبر دمج المواطن في محيط الحكومة ودمج الحكومة في محيطها الإجتماعي بتواصل وتبادل كما ساند كل الخطوات التي أقدم عليها السيد الوزير الأول فيما يخص تفعيل مختلف الأبعاد التي تطبع العلاقات المغربية الخارجية سواء فيما يخص البعد الأوربي والأسيوي أو البعد الإفريقي والعربي والمغاربي وهو ما ينم عن فهم عميق للإستراتيجية والتصور الذي وضعهما صاحب الجلالة للعمل الحكومي المغربي على المستوى الدولي كما أن ترأسه لعدة منتديات وملتقيات وطنية ودولية لعرض أكيد على الحزم والجدية التي يتحلى بها سيادته في أفق تكريس .. حقيقي على تسيير دولة المؤسسات دولة الحق والقانون أما فيما يتعلق بميزانية المجلس الأعلى للمحاسبات فهي ضعيفة قياما لكونها مؤسسة دستورية ينبغي أن تنهض بمهامها كاملة في أحسن الظروف علما أن آمالا كثيرة يعلقها عليه المواطنون المغاربة فيما يخص تشديد المراقبة على المال العام ومحاربة الفساد الذي انتشر بشكل فضيع والحد من إهدار العام والضرب بشدة على أيدي المتلاعبين وتأسيس حضور قوي على مستوى الجهات حتى تصبح مراقبة المال العام عمودية وأفقية في نفس الوقت هو توجه إيجابي على كل حال إلا أن الإرتقاء الدستوري بالمجلس الأعلى للحسابات يطرح الأسئلة التالية هل المجلس الحالي يوجد فعلا في مستوى الإرتقاء الدستوري بنيويا وتدبيريا ولوجوستيكيا واستراتيجيا وما هي فعالية الأجهزة الوطنية للرقابة لأن ما يلاحظ هو انعدام المساءلة وتقديم تقارير حول تبدير العشرات من الحكومات السابقة هل يتوفر المجلس على إمكانية الدخول في عمليات وأوراش الإصلاح التي تعرفها بلادنا بعد تنصيب حكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي. أما عن ميزانية القطاع العام والخوصصة فإنه يمكن القول أن هذه السنة التشريعية تميزت بالمصداقية على المشروعين القانونيين يتعلقان بالخوصصة على أن هذا الموضوع يتصف بحساسية شديدة نظرا لصلته بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على أن المنهجية التي اعتمدت في سياسة الخوصصة الفاشلة بشكل ملحوظ نظرا للإنعكاسات المختلفة فعلى المستوى الإجتماعي مثلا لوحظ تسريح أعدادا كبيرة من العمال وبالتالي بتشريد أسرهم وتفاقم حجم البطالة مع ما ينجم عنها من انعكاسات سلبية أما على المستوى الإقتصادي والمالي فقد توفيت عدة مؤسسات بأثمان رمزية مما فوت على الخزينة العامة الإستفادة من عدة أموال كما أن هذه الأطراف لم تحترم في غالب الأحيان الغاية والأهداف من

الخوصصة بحيث لا يعقل أن تظل الطبقة العاملة هي التي تؤدي فاتورة الأخطاء سياسة الخوصصة كما أن من سلبيات هذه السياسة التوجه الإحتكاري للتحكم في أسعار السوق وكمثلا عن ذلك الإندماج الذي تم بين الشركة الشريفة للبترول وشركة لاسامير اللتان فوتا بأثمان جد بخسة علما أنهما قاما ببيع بعض .. مما مكنهما من تسديد ثمن الشراء في ظرف سنتين لا أكثر إضافة إلى أن هذا الإندماج أدى إلى تسريح مجموعة من العمال من جهة وجعلت البعض يحظى بتوظيف مزدوج من جهة ثانية وأمام هذه السلبيات المتنوعة فإننا في فريق الحركة الوطنية نأمل من وزارة القطاع العام والخوصصة أن تتدارك هذه الهفوات وأن تعمل على تفعيل مؤسسات القطاع العام ضمانا لمردودية أفضل كما يجب عليها أن تسهر على وضع سياسة الخوصصة في إطار ضمان لمصالح الطبقة العاملة والشعب المغربي وحتى تصبح الخوصصة نعمة على الطبقة العاملة وليس نقمة.

أما بخصوص قطاع النقل فإننا لا نريد إطال الحديث وموقفنا هو موقف كافة الشعب المغربي الذي يأمل أن يرقى هذا القطاع إلى ما يصبو إليه صاحب الجلالة نصره الله وذلك بتحسين مناخه وفي هذا الصدد يجب معالجة ظاهرة النقل السري الذي أصبح باديا للجميع وذلك عبر إعادة النظر في نظام الإمتيازات وذلك بتسليم رخص الفئة حتى تعمل في إطار المشروعية والقانون ضمانا لسلامة الراكبين كما ينبغي تسليم هذه الرخص أيضا إلى الشباب العاطل تخفيفا من حدة أزمة البطالة التي تنخر كيان المجتمع المغربي كما تجدر الإشارة إلى ضرورة مراجعة الضرائب المفروضة في ميدان النقل مع التشديد على مراقبة حالات وسائل النقل من سيارات وشاحنات وعربات وغيرها، العمل على التخفيف من حوادث السير التي أصبحت تشكل نقطة سوداء في الفضاء الطرقي بالمغرب وهو ما يفرض بالإضافة إلى التجهيز التصحيح للطرق للإنخراط في استراتيجية إعلامية تقوم بتوعية المواطنين توعية فعالة ناهيك عن الجهود التربوية التي تقوم بها وزارة التربية الوطنية وبمناسبة الحديث عن هذا القطاع فإننا ننوه بجهود الوزارة فيما يخص رغبتها في مواكبة مسلسل التنمية الإقتصادية والاجتماعية وذلك عبرتحديث مجال النقل الطرقي وخاصة في العالم القروي الذي لا زال يشكو من خصاص كبير في هذا المجال كما يجب توسيع شبكة النقل السككي ليضم أقاليم أخرى نرظا لما لهذا النوع من دور هام في النشاط الإقتصادي بالبلاد وهذا دون نسيان النقل البحري والجوي لما يتمتعان به من أهمية استراتيجية في الربط بيننا وبين العالم الخارجي. السيد الرئيس اسمحوا لي أن أتحدث عن قطاع الشؤون العامة للحكومة وهو قطاع حيوي تدخل في اختصاصاته عدة مجالات شديدة الأهمية كانعكاس الإستثمار وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وتتبع سياسة الأسعار والمنافسة والتعاون الدولي وهيكلة القطاع التعاوني وتنمية الأقاليم الصحراوية وإذا كان المغرب بحكم موقعه بمنطقة يطبعها الجفاف مما يجعل من الماء مادة أولوية ستحظى بالاهتمام الكبير بحيث إذا كان البترول إحدى سمات القرن العشرين فإن الماء سيصبح أحد أبرز علامات القرن 21 وهو ما يفرض علينا اتباع استراتيجية حفر على الأقل 15 بئر كل سنة للحصول إما على البترول أو الماء حتى نستطيع ضمان الإكتفاء الذاتي وتصدير بعض الكميات إلى الخارج.

السيد الرئيس،

إن التخطيط يشكل آلية من آليات الضبط والتنظيم وترشيد الإمكانيات المالية إلا أن التخطيط المغربي لا زال للأسف الشديد ينطلق من القمة إلى-القاعدة ومن المركز إلى الفروع مما يجعله قليل الجدوى والفعالية والمطلوب اليوم أن ينطلق التخطيط من المجالس إلى الجهة ومن الجهة إلى المركز الذي عليه ينسق بين الجهات في إطار مخطط وطني محكم يقوم على استيعاب معطيات وتنظيمها وتنسيقها.

أما بخصوص قطاع البريد فإننا نسجل ملاحظة أساسية وهي تواجد القطاع الوزاري المسؤول إلى جانب هيئة أخرى منفصلة ومستقلة بقراراتها لا تربطها بكتابة الدولة سوى المراسلات الإدارية مما يفرض ضرورة التدخل لتنظيم القطاع إداريا بحيث في ظل حكومة التغيير لا يجدر بها أن تعالج مثل هذه الأمور وإذا أردنا الحديث عن الخدمات الهاتفية فإننا نسجل ارتفاع تكلفتها مما لا يجعلها في متناول أغلب المغاربة كما ينبغي العناية بالموارد البشرية

وخاصة بعض الفئات التي لا زالت لم تصل إلى الحد الأدنى للأجور وهي وضعية مأساوية إذ لا يتجاوز الراتب الشهري لهذه الفئة 350 درهم مما يتطلب تدخلا سريعا لمعالجة هذه الأوضاع وعلى العموم فإن لا بد من تفعيل قطاع البريد وترشيده وتطويره.. أمثاله في دول قريبة داخل الفضاء المتوسطي ورغم هذه الملاحظات والمواقف فإننا نساند الميزانية المعتمدة لهذه القطاعات المندرجة ضمن لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية على أساس أن يحظى تنفيذها بالشفافية الكاملة التي تتطلبها دولة الحق والقانون من جهة وأن يتم تدعيمها في السنة المقبلة حتى تتمكن حكومة التغيير من إحداث تغيير حقيقي يلمسه الشعب بكافة شرائحه ومكوناته في أفق ما رسمه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لشعبه من رخاء وازدهار. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

إذا لم تكن الحكومة ترغب في الكلمة إذن أخبر السادة المستشارين أن المجلس سيعقد اجتماعات يوم الإثنين المقبل إن شاء الله من الساعة التاسعة صباحا إلى الساعة الواحدة وكذلك اجتماعا على الساعة الثالثة مساء وذلك لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع وكذلك دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة في اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.